جامعـــة عبـــد الحميد بن باديـــس - مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسييـر
قســـــم العلـــــوم التجارية

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم تجارية التخصص: مالية وتجارة دولية

الموضوع:

تحليل أثر الصادرات خارج المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 2000 - 2023

مقدمة مـــن طرف الطالبتين:

- **بومدين سعدية**
- **بن قدور أسماء**

تحت إشراف الأستاذ:

- **القـــــري عمار**

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	بوظراف الجيلالي	استاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم
مشرفا	القري عمار	أستاذ محاضر .أ	جامعة مستغانم
مناقشا	مكاوي محمد الامين	أستاذ محاضر.أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2025/2024

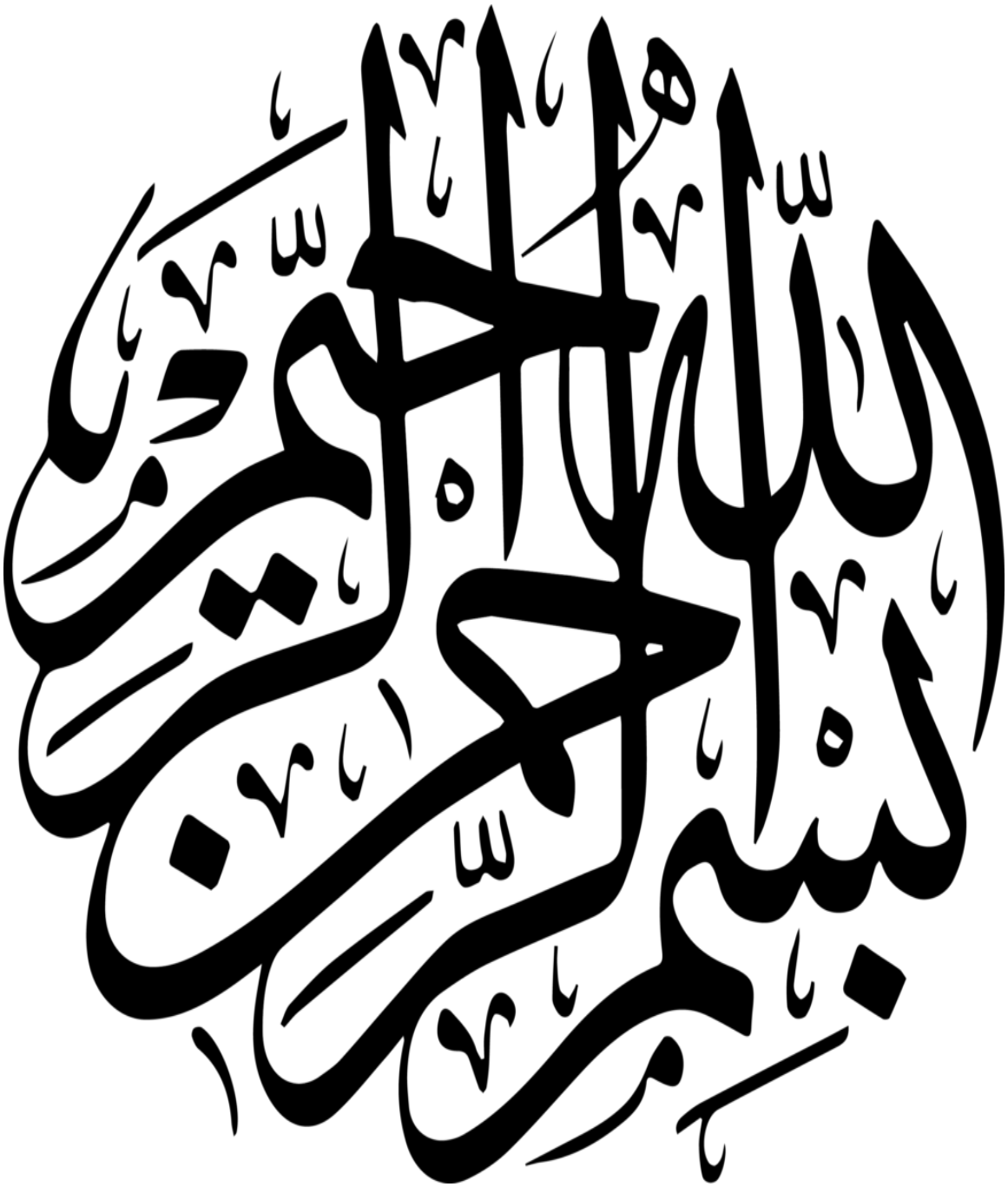
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تدرك الغايات وبعد،

يسرّنا أن نعبر عن بالغ امتناننا وخالص شكرنا لكل من كان له أثر في إنجاز هذه المذكرة، ولكل من وقف إلى جانبنا طوال مسيرتنا الجامعية.

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ " **القري عمار** "لما قدّمه من توجيه سديد، وصبر كبير، ونصائح ثمينة كان لها الأثر البالغ في إخراج هذا العمل إلى النور.

كما لا يفوتنا أن نشكر أساتذتنا الكرام، الذين نلنا من علمهم واسترشدنا بخبراتهم، فكان لهم بالغ الأثر في تكويننا العلمي والفكري.

إلى كل من شجعنا، ووقف بجانبنا ولو بكلمة طيبة، لكم منا كل التقدير والعرفان.

إلى كل هؤلاء ندعو الله العلي القدير أن يجازيهم عنا خير الجزاء.

الإهداء

إلى من كانت لي سندًا ودعاءً في كل حين،
إلى من سهرت وتعبت من أجلي دون كلل أو ملل...
إلى من غرس في نفسي حب العلم والمعرفة،

إلى من غمرني بالحب والعطاء اللامحدود وشجعني منذ بداية مسيرتي الدراسية

إلى والديّ العزيزين،
أهدي هذا العمل المتواضع عرفانًا بفضلكما وامتنانًا لجهودكما.

إلى إخوتي وأخواتي،
الذين كانوا دومًا مصدر تشجيع وسند،
أهديكم ثمرة جهدي وتعب سنوات دراستي

إلى زوجي وأولادي،

نبض قلبي ومصدر إلهامي

إلى أساتذتي الكرام،
وكل من علمني حرفًا وفتح لي أبواب العلم،
لكم كل الشكر والتقدير.

إلى أصدقائي وزملائي،
رفقاء الدرب والمواقف الصادقة،
أهدي لكم جزءًا من هذا النجاح.

سعدية

الإهداء

إلى الغالية أمي أطال الله في عمرها
إلى السند أبي نسأل الله له الشفاء وطول العمر
إلى إخوتي وأخواتي
إلى الصغار هاجر حسين وحسن وآدم والصغير جواد
أهدي هذا الجهد المتواضع

أسماء

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000- 2023، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

توصلت الدراسة إلى أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لها تأثير إيجابي و مساهمة معنوية إحصائيا عند مستوى 5% و قيمتها موجبة ، و هذا ما يؤكد العلاقة الطردية بين الصادرات خارج قطاع المحروقات و الناتج المحلي الإجمالي الجزائر.

أما صادرات المحروقات فهي الأخرى معنوية إحصائيا وذات إشارة موجبة و لكن لها تأثير ايجابي أقل بكثير من الصادرات خارج قطاع المحروقات و بالتالي توجد علاقة طردية بين صادرات المحروقات و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر .

الكلمات المفتاحية: صادرات المحروقات، النمو الاقتصادي، صادرات خارج قطاع المحروقات، الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract

This study aims to analyze the impact of non-hydrocarbon exports on GDP during the period 2000-2023, using a multiple auto regression model.

The study found that non-hydrocarbon exports have a positive impact and a statistically significant contribution at the 5% level, confirming the direct relationship between non-hydrocarbon exports and Algeria's GDP.

Hydrocarbon exports are also statistically significant and positive, but their positive impact is much smaller than non-hydrocarbon exports. Therefore, there is a direct relationship between hydrocarbon exports and Algeria's economic growth rate.

Keywords: Hydrocarbon exports, economic growth, non-hydrocarbon exports, GDP.

فهرس المحتويات

تحليل أثر الصادرات خارج المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر
دراسة قياسية للفترة 2000 - 2023

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	**I**
الإهداء	**I-II**
الملخص	
فهرس المحتويات	**V-VII**
قائمة الأشكال والجداول والملاحق	**IX-XII**
مقدمة عامة	أ- د
الفصل الأول: الإطار النظري للصادرات والصادرات خارج المحروقات	**20-1**
تمهيد	**3-2**
المبحث الأول: ماهيـــــة التصـديـــر وعلاقته بالنمو الاقتصادي	**8-4**
المطلب الأول: مفهـــــوم التصديـــــر	**5-4**
المطلب الثاني: أشكال وطرق التصدير	**7-5**
المطلب الثالث: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي	**8-7**
المبحث الثاني: الصادرات خارج المحروقات وإجراءات ترقيتها في الجـــزائر	**13-9**
المطلب الأول: دوافع ومبررات تنمية الصادرات	**10-9**
المطلب الثاني: إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	**11-10**
المطلب الثالث: مخاطر الاعتماد الشبه الكلي على صادرات المحروقات	**13-12**
المبحث الثالث: دراسات سابقة	**20-14**
المطلب الأول: دراسات تتناول الصادرات خارج المحروقات	**16-14**
المطلب الثاني: دراسات تتناول النمو الاقتصادي	**18-16**
المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة	**19-18**

خلاصة الفصل الأول	**20**
الفصل الثاني: الصادرات خارج المحروقات و تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2000-2023	**49-21**
تمهيد	**22**
المبحث الأول: الناتج المحلي الإجمالي GDP وطرق قياسه	**30-23**
المطلب الأول: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي GDP وطرق استخداماته	**26-23**
المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (2000-2023)	**29-26**
المطلب الثالث: العلاقة النظرية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات خارج المحروقات	**30-29**
المبحث الثاني: الصادرات خارج المحروقات وقياس تنافسية الصادرات الجزائرية2000-2023	**42-31**
المطلب الأول: تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2023	**34-31**
المطلب الثاني: التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2023	**36-34**
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية وقياس تنافسيتها الفترة2000-2023	**42-36**
المبحث الثالث: قياس أثر الصادرات خارج المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي	**48-43**
المطلب الأول: منهجية الانحدار الخطي المتعدد كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي وتحديد متغيرات الدراسة	**45-43**
المطلب الثاني: تحليل نتائج الاختبارات من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد	**48-45**
خلاصة الفصل	**49**
خاتمة عامة	**54-50**
قائمة المراجع	**58-55**
الملاحق	**69-59**

قائمة الجداول والأشكال و الملاحق

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يوضح معدل النمو السنوي % للناتج المحلي الإجمالي للجزائر	29-28
02	جدول يوضح هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2023	33-31
03	جدول يوضح التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2023	35-34
04	جدول يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2023	38-37
05	جدول يوضح تطور نسبة مؤشر القدرة على التصدير خلال الفترة 2000-2021.	41-40
06	جدول يوضح الكشف عن جودة النموذج	45
07	جدول يوضح تحليل التباين	46
08	جدول يوضح تحليل المعاملات لكل المتغيرات	47

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الشكل رقم 01 يبين التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال 2000-2023	36
02	الشكل رقم 02 يبين التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال 2000-2023	39

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	ملحق الكشف عن جودة النموذج	60
02	ملحق تحليل التباين	61
03	ملحق تحليل البواقي	63-62
04	ملحق منحى البواقي للصادرات خارج المحروقات	64
05	ملحق منحنى البواقي لصادرات المحروقات	65
06	ملحق منحنى الانحدار لصادرات المحروقات	66
07	ملحق التوزيع العشوائي للاحتمالات	67
08	ملحق منحنى الانحدار للصادرات خارج المحروقات	68
09	ملحق بيانات الدراسة	69

قائمة الاختصارات

- **GDP:** الناتج المحلي الإجمالي.
- **EXPH-H :** الصادرات خارج المحروقات.
- **EXP-H:** صادرات المحروقات.
- **Multiple Linear Regression:** الانحدار الخطي المتعدد.
- **Dependent Variable:** متغير تابع.
- **Independent Variable:** متغير مستقل.
- **ANOVA: Analysis Of Variance**: تحليل التباين.
- **P- Value:** القيمة الاحتمالية.

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تعتبر الجزائر من الدول الرائدة في مجال الصناعة النفطية على المستوى الإفريقي والعربي والعالمي، إذ تعد من أهم محركات قطاع الطاقة في الجزائر وتساهم بشكل أساسي في تكوين الدخل القومي بفضل العائدات الجبائية والمالية الناجمة عن عمليات التصدير للخارج والتي تتم عادة بالعملة الصعبة. كما أنالاقتصاد الجزائري يعتبر من بين الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بشكل شبه كلي على صادرات المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ولتمويل الميزانية العامة. إلا أن هذا الاعتماد المفرط جعله عرضة للتقلبات الحادة في أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، ما أدى إلى أزمات مالية واقتصادية متكررة كلما شهدت أسعار الطاقة انخفاضًا.

وفي هذا السياق، تسعى الجزائر منذ سنوات إلى تبني إستراتيجية اقتصادية جديدة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، من خلال تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، كالمنتجات الزراعية، والصناعات التحويلية، والخدمات ذات القيمة المضافة. ورغم وضوح هذا التوجه في الخُطط الرسمية، إلا أن مساهمة هذه الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال محدودة، الأمر الذي يستدعي دراسة معمّقة لتحديد جدوى هذه الإستراتيجية وأثرها الحقيقي على الاقتصاد الوطني. لكن بالرغم من هذا الأثر الايجابي على الاقتصاد الوطني، إلا انه هناك إشكالية تطرح في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات، بحيث تعتبر عملية تنمية الصادرات خارج المحروقات مصيرية للجزائر، لأنها تتيح لها فرص لزيادة معدلات نموها وزيادة الطاقة الإنتاجية لمؤسساتها وتوفير فرص العمل وتحقيق نمو اقتصادي، حيث أصبح زيادة الصادرات خارج المحروقات شرطا جوهريا لضمان استقرار الاقتصاد الوطني.

إن فكرة قياس اثر الصادرات خارج المحروقات على التنمية الاقتصادية نالت اهتمام العديد من الباحثين والدارسين، وذلك لإبراز دور الصادرات كمؤشر على نجاح برامج التنمية الاقتصادية وخاصة أننا في عالم يشهد تغيرات سريعة تعكس تباين الأداء الاقتصادي لمختلف الدول وفي واقع الأمر فان استمرار تمركز الصادرات الجزائرية بنسبة كبيرة حول المحروقات يؤدي إلى طرح تساؤلات كثيرة تحتاج إلى إجابة.

و عليه تبرز أهمية هذا البحث في تحليل أثر تنمية الصادرات غير النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، واستكشاف العوامل التي تعيق أو تدعم هذا التوجه في ظل التحديات الداخلية والرهانات الخارجية.

1-طرح الإشكالية

في ظل التذبذب المستمر في أسعار المحروقات على المستوى العالمي، يواجه الاقتصاد الجزائري تحديات حقيقية نتيجة اعتماده الكبير على صادرات النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل الوطني. ورغم الجهود المعلنة لتنويع الاقتصاد، فإن مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الناتج المحلي لا تزال محدودة.

ومن هنا تبرز الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على الشكل الموالي:

إلى أي مدى تساهم الصادرات خارج المحروقات في دعم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر؟

2- الإشكالية الفرعية

- ما هي مبررات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟
- ما هو واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ؟
- ما هو أثر الصادرات خارج المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ؟

3- الفرضيات

-تطبيق إستراتيجية فعالة لتنمية الصادرات خارج المحروقات سيساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليل التبعية للمحروقات.

- لا تزال مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي ضعيفة بسبب ضعف البنية التحتية والقدرات التنافسية للمنتجات الجزائرية.

- لا تؤثر الصادرات خارج قطاع المحروقات بشكل كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

4- أسباب اختيار الموضوع

-الرغبة في توجيه رسالة تؤكد على ضرورة فاعلية قطاع الصادرات خارج المحروقات في تحقيق تنمية اقتصادية إذا وجد هذا القطاع الدعم والعناية اللازمة له من طرف الدولة؛

- الموضوع يدخل في نطاق التخصص أي تخصص مالية وتجارة دولية.

5- أهداف الدراسة

الهدف من هذا البحث هو :

-التعرف على دوافع ومبررات الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ومخاطر الاعتماد على صادرات المحروقات؛

- التعرف على مدى مساهمة الصادرات خارج المحروقات على الناتج المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

6- أهمية الدراسة

يمكن إيجاز أهمية الدراسة ما يلي:

- تستمد هذه الدارسة أهميتها من أهمية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تعزيز نمو الاقتصاد الوطني نظرا للدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية وخلق الثروة وجلب العملة الصعبة وتوازن في الميزان التجاري.

7- حدود الدارسة

تتضمن حدود الدارسة:

- الحدود المكانية: الدارسة تخص الاقتصاد الجزائري.
- الحدود الزمانية: تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2000 إلى سنة 2023.

- الحدود الموضوعية:تتمثل في دارسة وتبيان أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي.

8- منهج البحث

سيتم معا□ة موضوع هذا البحث للإجابة على التساؤلات المطروحة اعتمادا على المنهج القياسي التحليلي لاستعراض واقع الصادرات الناتج المحلي الإجمالي ،وكذا ا□نهج الإحصائي الوصفي لدراسة الجوانب المتعلقة بقياس أثر الصادرات خارج المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة ، باستعمال المعطيات المشتقة من مختلف ا□صادر و ذلك بالاستعانة ببرنامج **EXCEL** لمعالجة متغيرات الدراسة وتقدير نموذج القياس .

الفصل الأول:
الإطار النظري للصادرات
والصادرات خارج المحروقات

الفصل الأول: الإطار النظري للصادرات والصادرات خارج المحروقات

تمهيد

تُعد الصادرات من المحركات الحيوية لأي اقتصاد يسعى للنمو والانفتاح، حيث تسهم في جلب العملة الصعبة، وتوسيع الأسواق، وتعزيز الإنتاج المحلي. وفي الدول التي تعتمد بشكل كبير على المحروقات، مثل النفط والغاز، تبرز الحاجة الملحّة إلى تنويع مصادر الدخل عبر تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات، مثل المنتجات الزراعية، والصناعات التحويلية، والخدمات الرقمية، والسياحة.

إن الاعتماد الأحادي على المحروقات يجعل الاقتصاد هشًا أمام تقلبات الأسعار العالمية، في حين أن تنمية الصادرات غير النفطية تُعزز من الاستقرار الاقتصادي وتُسهم في خلق فرص عمل مستدامة. لتحقيق ذلك، لا بد من دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين جودة المنتجات، وتطوير البنية التحتية للنقل واللوجستيك، بالإضافة إلى فتح أسواق جديدة عبر اتفاقيات تجارية دولية.

كما أن الاستثمار في التعليم والتكوين المهني يلعب دورًا حاسمًا في إعداد يد عاملة قادرة على دعم هذا التحول الاقتصادي.

 ظل التطورات ال يشهدها الاقتصاد الدولي وكذا التحولات الاقتصادية ال عرفها النظام الاقتصادي سعت الدول النامية إ تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي و ا افظة عليه من خلال مجموعة من السياسات و الآليات سهرت على ر ها وتطبيقها.

إذ تلعب الصادرات دورا أساسيا في تسريع النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية مما جعل ذلك الدور موضوعا للعديد من الدارسات التي سعت إلى تحديده .

كما أجريت العديد من الدراسات التطبيقية للتأكد من نوعية العلاقات بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي شملت العديد من الدول منها الجزائر.

انطلاقا مما سبق سيقسّم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول سنستعرض فيه الإطار النظري المتعلق بمفاهيم أساسية حول التصدير وعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي ، أما المبحث الثاني يتطرق إ دوافع ومبررات تنمية الصادرات وإجراءات ترقية الصادرات في الجزائر إضافة إلى مخاطر الاعتماد الشبه الكلي على صادرات المحروقات ، و أما المبحث الثالث يتناول دراسات سابقة والتعقيب عليها.

المبحث الأول: ماهيـــــة التصـديـــر وعلاقته بالنمو الاقتصادي

يعتبر التصدير أهم ما يحرك عجلة اقتصاد الدول، ووسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية ومؤشرا هاما في النهوض باقتصاديات الدول النامية.حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم التصدير وأشكاله وطرقه بالإضافة إلى علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهـــــوم التصدير

تعددت مفاهيم التصدير إلا أنها تتفق على نقطة واحدة وهي أنه يمثل انتقال السلعة من موطنها الأصلي إلى أسواق دولية تنتمي لدول أخرى، وفي هذا الصدد سوف نقدم أبرزها فيما يلي:

1- مفهـــــوم التصديـــــر

-عـرف **فريد النجار** التصدير على أنه" قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية ثقافية وسياحية وبشرية إلى أسواق دولية وعالمية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وأيضا توسع ونمو فرص العمل وانتشارها واكتشاف ثقافات أخرى والتكنولوجيا الجديدة.....الخ "[1]

-كما شخص**Corinne Pasco** التصدير بأنه ذلك التدويل المتعلق بالخيار الاستراتيجي للمؤسسة والذي يتوقف على القدرات والإمكانيات الذاتية للمؤسسة .[2]

-كما يعرفه **فؤاد مصطفى محمود** على أنه " بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير آخر من أحد الأسواق التي تمثل السلعة فائضا من إنتاجها إلى سوق آخر تمثل نفس السلعة جزء من احتياجاتها"[3]

-حسب **مريانا قـــميصة** " التصدير هو توريد البضاعة المحلية إلى السوق الخارجي ويمكن من زيادة فرص العمل وتحسين مستوى الأسواق وتحسين الاقتصاد "[4].

و يعرفه عادل عبد المهدي بأنه :" عملية تقوم على بيع و إرسال خدمات وطنية إلى الخارج " [5]

و من خلال التعاريف المقدمة للتصدير باختلاف وجهات نظر دارسيه مكننا من استنتاج التعريف التالي له وهو عبارة عن عملية انتقال السلع والخدمات من مراكز إنتاجها داخل الوطن إلى مراكز تسويقها في الخارج مقابل قيمة مالية محددة تكون بالعملة الصعبة.

المطلب الثاني: أشكال وطرق التصدير

للتصدير عدة أشكال وطرق نذكر منها:

---

[1]- **فريد النجار**، التصدير المعاصر و التحالفات الاستراتجية ،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص15 .

[2]- Corinne Pasco, **Commerce International**, 6éme éd, Dunod, , France, 2006 , p1.

[3]- **مصطفى محمود فؤاد** ،التصدير والاستيراد علميا و عمليا ، دار النهضة العربية،الطبعة 3، القاهرة، 1993 ،ص 235 .

[4]- **هاجر مبروك، مروى عطار**، إستراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة (دراسة قياسية خلال الفترة 1999-2021)،جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت،2023-2024، ص 07- 08.

[5] **الكوط لمبارك**،تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، الجزائر العاصمة،دار إيلياء للنشر والتوزيع 2024،ص71 .

1) التصدير المباشر: هو عبارة عن قيام المؤسسة بعملية التصدير بنفسها ويكون مستوى المخاطرة والاستثمار أعلى في وجود هذه الإستراتيجية بالإضافة إلى سيطرة تامة على جهودها في البيع وتعامل مباشر مع المستهلكين ويتم ذلك عن طريق فتح فرع تجاري في البلد المستورد أو عن طريق التعاقد مع المؤسسات التابعة للدولة المستوردة (وكالة تجارية)، كما يساعد التصدير المباشر أيضا في تطوير معارف الشركة ومهاراتها في الأسواق العالمية وكذا تحسين كفاءة الإدارة في مجال الأعمال التجارية الدولية.

ويمكن أن يتم ذلك في عدة قنوات تتمثل في:

أ- **قسم تصدير محلي**: وفي هذه الحالة تقوم الشركة بإنشاء قسم مخصص لعمليات التصدير في بلدها الأصلي، وتقتصر مهامه على القيام بجميع الأنشطة المتعلقة بعملية التصدير والبيع الفعلي للمنتجات[1].

ب- **الفروع الخاصة بالمؤسسة المصدرة**: تتناسب هذه الطريقة مع الشركات الكبرى ذات القدرات المادية والمالية الكبيرة،التي تسمح لها بإنشاء فروع خاصة بها في الأسواق الخارجية تكون مسؤولة عن تسويق منتجاتها من أجل زيادة المبيعات في الأسواق المستهدفة وضمان التواصل المباشر مع الزبائن[2].

ج- **إرسال مندوبي المبيعات إلى الخارج**: وهم المكلفون بالبحث عن العملاء في الأسواق الدولية، من خلال التفاوض على عقد صفقات البيع معهم[3].

2) التصدير غير المباشر: هو أسلوب شائع الاستخدام،لا تقوم فيه الشركة المنتجة للسلعة الأساسية بالتصدير إلى الأسواق الخارجية، بل تفوض المهمة إلى جهات خارجية مقابل عمولة أو نسبة معينة من الربح أو من قيمة المبيعات الإجمالية، أي انه يتم عن طريق وسطاء أو شركات متخصصة في الاستيراد والتصدير، والذي يتميز بأقل استثمار وتكون المخاطرة أقل بسبب معرفة الوسطاء وخدماتهم التي تساعد على تجنب بعض الأخطاء إلا أنه يعتبر أقل ربحية من الأساليب المباشرة، ويتم التصدير غير المباشر بالطرق التالية:

أ- **التاجر المصدر:** وهو الذي يقوم بعملية شراء المنتجات المصنعة ثم يعيد بيعها في الأسواق الخارجية لحسابه الخاص.

ب- **وكيل التصدير:** ويكون إما محليا في بلد الشركة المصنعة أو وكيلا أجنبيا ويعتبر الوكيل وسيطا أو سمسارا لا يملك البضاعة أو يحوزها ويقتصر دوره على المفاوضات بهدف بيع المنتجات ويمكن له أيضا تقديم خدمات إضافية نيابة عن المنتج مثل ترتيب التمويل الدولي والشحن والتأمين مقابل عمولة متفق عليها ويتحمل المنتج بعض المخاطر التي تصاحب عملية التصدير عبر السماسرة.

ج- **المنظمات التعاونية:** هي مؤسسات مهمتها القيام بعملية التصدير نيابة عن المنظمات حيث تقع تحت إدارتهم ورقابتهم بشكل جزئي وهذا النوع يستخدم على نطاق أوسع من طرف منتجي السلع الأولية مثل المنتجات الزراعية.

---

[1]-**سهام موسى**، إستراتيجيات تطور الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية دراسة تحليلية للنموذج الصيني، أطروحة دكتوراه،تخصص تجارة دولية،بسكرة جامعة محمد خيضر2017-2018 ص 46.

[2]- **وحيدة صديقي**،المؤسسات الوطنية وإشكالية تسيير الصادرات ،دراسة تحليلية وتقييمية للمؤسسات الجزائرية "أطروحة دكتوراه تخصص إدارة الأعمال الدولية،سيدي بلعباس جامعة الجيلالي ليابس، 2018-2019 ص 46.

[3] - **نورة شرع** ،دور الدبلوماسية الاقتصادية في نمو الصادرات الجزائرية، أطروحة دكتوراه،نخصص العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ورقلة جامعة قاصدي مرباح 2020-2021، ص 19.

د- **شركة إدارة التصدير:** تشرف هذه الشركة على إدارة عملية التصدير لصالح الشركات الأخرى مقابل عمولة من كل شركة أصلية باعت سلعها وهي شركات لا تنتج سلعا بل تعمل كوسيط تسويق دولي ولها مكاتب منتشرة في الأسواق العالمية.[1]

3) التصدير المشترك (المنظم):يقوم على اتفاق عدة مصدرين لديهم اهتمامات مشتركة في التصدير مع بعضهم وهو أسلوب فريد من نوعه في تنظيم عملية نشاط التصدير بحيث تنضم الشركات الأعضاء إلى منظمة متخصصة من اجل تعزيز أنشطتها التصديرية ويمكن أن تتخذ هذه الطريقة أشكالا قانونية مثل: (الاتحاد التصديري، التصدير المحمول، تجمع استكشاف الأسواق وما إلى ذلك).[2]

ويظهر هذا النوع بالطرق القانونية التالية:

أ - **الاتحاد التصديري:** يقوم هذا الاتحاد على أساس فكرة مفادها انه إذا قامت عدة شركات راغبة في التصدير في التعاون فيما بينها سيكون أكثر فعالية وسيحقق اكبر منفعة مالية بدل القيام بعملية فردية والهدف الرئيسي للاتحاد هو التصدير بكميات كبيرة وبجودة اكبر مع أخذ بعين الاعتبار الاستقلال المالي والقانوني للشركة.

ب- **التصدير المحمول (الحضانة):** هو استخدام الشركة المصنعة (الناقلة) شبكة توزيع الخاصة بها من أجل بيع منتجات شركة أخرى بجانب منتجاتها الخاصة، و يشار إليه أيضا باسم (التحميل على الظهر).[3]

المطلب الثالث: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف المنشودة لأي دولة خصوصا الدول النامية وتلعب الصادرات دورا مهما وأساسيا للوصول إلى هذا الهدف.

أوضحت العلاقة بـ الصادرات والنمو الاقتصادي أن الصادرات رك للنمو الاقتصادي، وهذا ما تطرق إليه "دنيس روبرت سوان (Dnis robort soine) مقال نشرها عام 1940 ،و تعد دراسة (Balassa Béla) في سنة 1985 من أبرز الدراسات التي تناولت العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي في الدول النامية،حيث قام بتحليل بيانات 43 دولة نامية و قد توصل إلى أن الدول النامية التي اعتمدت إستراتيجية تشجيع الصادرات حققت معدلات نمو اقتصادي.[4]

و في غيره من الاقتصاديين درجة الارتباط بين التجارة والنمو الاقتصادي وأظهرت الدراسات بأن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي[5].

ويثبت أن البلدان الـ تنمو بسرعة يل إ التصدير من السلع وأن زيادة الصادرات تؤدي إ نمو سريع الاقتصاد وهذا ما أيدته الدارسة التي قام بها رام (Ram)في سنة 1987 على 88 دولة

---

[1]- **بولرباق حياة** ,التنويع الاقتصادي في الجزائر – سبل وآليات تعزيز الصادرات خارج المحروقات- دار أجيال الرقمي 2024 ص 122-124.

[2]- **رضوان المحمود العمر**، التسويق الدولي، الطبعة الأولى، عمان دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص141.

[3]-**بولرباق حياة** ،مرجع سابق، ص 125.

[4]- Béla Balassa,Exports,Policy choices and Economic growth in developing countries after the 1973 oil shok,1985,journal of development economics,volume18,Issue 1,pages23-25 .

[5]- **سفيان دمدوم، اسامة زيتوني**، مذكرة ماستر بعنوان أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي "دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري 2000-2020"، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، تخصص مالية وتجارة دولية 2022-2023 ص 42.

نامية، إذ قام بدارسة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال نموذج قياسي وباستخدام السلاسل الزمنية(Times Séries) وتوصل إلى نتيجة مفادها أن للصادرات دور إيجابي في عملية النمو الاقتصادي[1].

[1]- **دمدوم سفيان زيتوني أسامة**، مرجع سبق ذكره ص 43.

المبحث الثاني: الصادرات خارج قطاع المحروقات وإجراءات ترقيتها في الجـــــزائر

تشير تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم أن عجز الحساب الجاري لمجموعة الدول النامية قد شهد اتجاها متزايدا للعجز أدى إلى تعثر مسار النمو وزيادة حالة الركود لهذه الدول والتي من بينها الجزائر وسنتطرق في هذا المبحث إلى دوافع ومبررات تنمية الصادرات وإلى جهود الدولة الجزائرية لترقية صادراتها ختاما بمخاطر الاعتماد على الصادرات النفطية.

المطلب الأول: دوافع ومبررات تنمية الصادرات

إن الانخفاض المسجل في نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات والاختلال الهيكلي الحاصل على مستوى الصادرات لا يزال يشكل مصدر قلق للدول النفطية، الأمر الذي أدى بالعديد من الدول والحكومات لإدراج مسألة تنمية الصادرات غير النفطية على أرس الأولويات التي يجب تحقيقها، وقد تسبب في تلك الاختلالات المسجلة جملة من العوامل التي كانت الدافع الأساسي في ذلك التوجه نحو تنمية وتنويع الصادرات أهمها:

1-النزعة الحمائية: نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات، بالإضافة إلى فترات الركود العالمي التي سادت معظم الدول الصناعية المتقدمة، اتجهت هذه الدول إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، من خلال تخفيض متوسط التعريفات الجمركية بعد نجاح الجات، فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الاختراعات الحديثة بل هي منبعها غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دول أخرى قد تكون اقل تقدما حيث يتم إنتاج السلعة فيها وتصديرها للخارج استنادا إلى وفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول فتبدأ الدولة صاحبة الاختراع في مواجهة منافسة شديدة ليست في الأسواق العالمية بل أيضا في أسواقها الأمر الذي يؤدي بهذه الدول للبحث عن وسائل جديدة للحماية[1].

2- معدل التبادل: شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الارتفاع الشديد لأسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الصناعية إلى الدول النامية، مقابل اتجاه أسعار السلع الدولية باستثناء البترول إلى الانخفاض، ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى انخفاض الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته الدول الصناعية المتقدمة والذي ساعدها على تخفيض نسبة المواد الخام المستوردة.

3-الدين الخارجي:لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات، فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز، وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية يترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية، وبالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية مما تترتب عليها من التزامات وأعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية، الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب الجاري، هذا ويزداد الأمر سواء نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض.وقد عانت الدول النامية غير

[1] - **وصاف سعيدي**، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة ورقلة، مجلة الباحث /عدد 2002/01، ص 6-17.

البترولية في الآونة الأخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة لتراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز الجاري في موازين مدفوعات معظم الدول النامية[1].

المطلب الثاني: إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

هناك إجراءات عديدة اتخذت من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات والتي مست الإطار القانوني والإطار التأميني والإطار التمويلي والإطار المؤسساتي والتنظيمي.

1- **الإطار القانوني**: أُنشئ سنة 1991 إطار تشريعي يكرس تحرير التجارة الخارجية ويحدد الاستثناءات الخاصة، مع إدماج الانشغالات المتمثلة في حماية الإنتاج الوطني وترقية الصادرات بفضل إجراءات متوافقة مع التزامات الجزائر مع قواعد التجارة العالمية، فمع بروز فكرة تغيير نمط التوجه الاقتصادي مع نهاية الثمانينات من اقتصاد مخطط قائم على احتكار الدولة لوسائل الإنتاج إلى نمط اقتصاد السوق، بات حتميا إنهاء احتكار عمليات الاستيراد والتصدير حسب المرسوم التنفيذي 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991.[2]

2- **الإطار التأميني والتمويلي**: أُنشئ نظام جديد لضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لضمان الصادراتCAGE، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة، وهذا ما يجعل المؤسسات المعنية بالتصدير تتشجع لاقتحام الأسواق الخارجية.ولتعويض المخاطر التي تواجه المصدرين بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة على وجه الخصوص أثناء العملية التصديرية.

وفي الجانب التمويلي بتقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية (تغطية 80% مصاريف النقل)، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين.

3- **الإطار المؤسساتي والتنظيمي**

و تتمثل الإجراءات الحكومية في إنشاء مايلي:

- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI ;
- المركز الوطني لمراقبة الجودة والرزمCACQE;
- الصندوق الخاص بترقية الصادراتFSPE;
- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX;
- المركز الوطني للسجل التجاريCNRC;
- والجمعية الوطنية للمصدريين الجزائريينANEXAL.

وقامت وزارة التجارة بتأسيس لجنة دائمة متعددة القطاعات سنة 1997 تتمثل مهامها في إعداد برنامج سنوي رسمي لمشاركة الجزائر في التظاهرات الاقتصادية بالخارج والسهر على تطبيق هذا

[1]- **وصاف سعيدي**، مرجع سبق ذكره،ص 6-17

[2]- **د/فضيلة زواوي**، إشكالية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وإجراءات ترقيتها، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، ص382.

البرنامج. و فيما يتعلق بترقية الصادرات خارج المحروقات فقد جاء الأمر 04/03 المؤرخ في 2003/07/17 الذي تضمن وجهة نظر مؤسساتية عبر إنشاء هيئة وطنية تتكفل بترقية التجارة[1]

حيث تتمتع بصلاحية إنشاء مكاتب ربط وتمثيل وتوسع تجاري في الخارجALGEX(الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية) بغرض مساندة دخول المؤسسات الوطنية في الأسواق الخارجية كما تم إنشاء دار المصدر مؤخرا للتكفل بانشغالات المصدرين[2].

المطلب الثالث: مخاطر الاعتماد شبه الكلي على الصادرات النفطية

يظهر ذلك جليا في الاقتصاديات التي تعتمد بشكل كبير على تصدير النفط، والجزائر باعتبار تركيزها الشبه كلي على الصادرات النفطية في جلب العملة الصعبة، ما يهدد اقتصاد البلاد في حال تدهور عائدات هذه الصادرات ويترتب عليه جملة من المخاطر توجب على الجزائر إعادة التفكير في تركيبة صادرتها ومحاولة تنويعها وإنشاء قطاع تصديري غير تقليدي قائم على المنتجات المصنعة والنهائية وتتجلى هذه المخاطر في عدة جوانب أبرزها:

1. **مخاطر تقلبات الأسعار وانخفاض المردودية**: إن الاعتماد على عائدات تصدير النفط سوف يترتب عنه بالضرورة تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة. مما يجعل إيرادات الدولة عرضة للهبوط المفاجئ عند انخفاض الأسعار؛[3]
2. **مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة**: في ظل التقلبات المستمرة لأسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، يصبح الاقتصاد الوطني رهينة لعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها،ما يؤدي إلى هشاشة مالية ويزيد من التبعية للدول المستوردة والفاعلين الدوليين في قطاع الطاقة.كما أن الأزمات الناتجة عن تراجع العائدات النفطية تدفع بالدولة في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى الاستدانة أو إلى المؤسسات المالية الدولية مما يضعف من سيادتها في اتخاذ القرار الاقتصادي.ويؤدي هذا الوضع إلى إضعاف إرادة الدولة في رسم سياسات اقتصادية مستقلة تتماشى مع الأولويات الوطنية، ويعرقل مساعيها نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، خاصة في ظل غياب تنويع حقيقي للقاعدة الإنتاجية؛[4]
3. **مخاطر نضوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الإنتاج:** يعرفإنتاج النفط على انه عملية يتم من خلالها استهلاك الاحتياطات النفطية وتحويلها إلى فوائد مالية وتبعا لذلك فإن الاحتياطات النفطية تتأثر بالكمية المنتجة، والتي تؤدي إلى تناقص كمية هذه الاحتياطات من خلال عمليات الاكتشاف والتنقيب الناجحة، وعليه فاستخراج النفط بشكل مستمر يعني بالضرورة نضوب مكامنه، كما أن عمليات التنقيب على النفط والتي تجري من أجل تعزيز مخزون الاحتياطي منه، قد لا تنجح في الكثير من الأحيان، وأيضا تستوجب هذه العمليات مبالغ ضخمة جدا؛[5]

---

[1] **د/ زواوي فضيلة**، مرجع سبق ذكره، ص 384-383

[2] **- د/ زواوي فضيلة**، مرجع سبق ذكره، ص.384

[3] **- حفايضية يمينة، برقوق صبرينة**، ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر خلال (2004-2017) ،مذكرة ماستر تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة،سنة 2017-2018 ،ص 47.

[4] **- تيغرسي الهواري، حاج يوسف سارة**،دور الصادرات خارج المحروقات في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم التجارية، عدد 2، جامعة الجزائر 3، 2017،ص 10 ص 11.

[5] **- مبروك هاجر، عطار مروى**، مرجع سبق ذكره، ص 11.

4. **مخاطر التوجه نحو مصادر بديلة للطاقة النفطية:** وتتمثل في طاقة المد والجزر والزيت الثقيل والوقود الصناعي ، الطاقة الشمسية، الهوائية وطاقة الأمواج مصادر طاقة نظيفة وصديقة للبيئة، لكن بعد ظهور أزمة الطاقة، التي أثرت على الموارد المالية للدول وعلى أسواق المركبات وبدائلها واستهلاك الطاقة وتكاليف المنتجات الصناعية والزراعية والخدمية المعتمدة على النفط، أين برزت تحولات تكنولوجية ساهمت في إنتاج بدائل غير نفطية لمصادر الطاقة، وكذا زيادة إحلال الغاز والفحم والمصادر النووية محل النفط الخام فهذه المزايا التي تتضمنها المصادر البديلة للنفط قد تكون حافزا وسببا بارزا في استبدال صادرات المحروقات.[1]

[1] **شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم**، مداخلة بعنوان ترقية المنتج الوطني مدخل استراتيجي لتنويع الصادرات خارج المحروقات في ظل انهيار أسعار البترول، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار البترول، جامعة 08 ماي 1945 قالمة،يومي 15 و16 افريل 2017،الجزائر، ص 5.

المبحث الثالث: دراسات سابقة

في هذا المبحث تم تصنيف الدراسات إلى دراسات تتناول الصادرات خارج المحروقات و دراسات عن النمو الاقتصادي من أجل دعم المفاهيم والحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تخص البحث ومحاولة تلخيصها والتعقيب عليها.

1- المطلب الأول: دراسات تتناول الصادرات خارج المحروقات

1 دراسة نصيرة عروش ، تحليل سياسة دعم الصادرات غير الهيدروكربونية في الجزائر :قيود و نتائج ، ماجستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، الجزائر،2014.

هدفت الدراسة إلى تحليل سياسة دعم الصادرات غير الهيدروكربونية التي وضعتها السلطات، ومراجعة المجالات الرئيسية لهذه السياسة والتأكيد على القيود والصعوبات التي تواجه الشركات المصدرة ومدى قدرة الدعم على رفعها، ومن أجل تسليط الضوء على نشاط التصدير خارج المحروقات في الجزائر، قام الباحث بتوزيع 60 استبيان على المصدرين الذين قاموا بالتصدير بشكل منتظم. أظهرت نتائج الاستبيان من خلال آراء المؤسسات المصدرة التي تم جمعها انخفاض الطبيعة التحفيزية لآليات دعم التصدير من جهة، والعمل على تعزيز مجموعة شاملة من البرامج القادرة على دعمها من جهة أخرى مع ذكر اقتراحات حول تقديم التقدم المرغوب فيه في هذا المجال.

و قد خلصت نتائج الدراسة إلى أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لم ترقى إلى المستوى المطلوب من التنافسية، وفي هذا الإطار يجب على السلطات اتخاذ التدابير والآليات اللازمة للنهوض بقطاع التصدير خارج المحروقات وتقديم الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الابتكار التكنولوجي.

- دراسة كناوية يزيد وخنفر محمد الحافظ ,أثر أسعار البترول على حجم الصادرات خارج المحروقات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1974-2016. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2018-2019

تهدف الدراسة إلى قياس أثر أسعار البترول وتطور الصادرات خارج المحروقات، وبالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي توصلت النتائج إلى وجود علاقة على المدى الطويل وأن أسعار البترول تؤثر ايجابيا وبمعنوية على الصادرات غير النفطية باعتبار أن طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي الذي يعتمد على الجباية البترولية لتمويل المشاريع العمومية، وبالتالي فهي المحفز الأساسي لدفع عجلة النمو الاقتصادي والصادرات معا.

2- **دراسة بوخاتم صديق ود. بن مريم محمد,**أثر التنويع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة 1980-2018 مخبرISFBPMجامعة حسيبة بن بوعلي (الجزائر) من مجلة دفاتر بوادكس المجلد 11 /العدد: 02 (2022)

تم التوصل في الجانب التحليلي من خلال هذه الدراسة إلى تحسين مستوى التنويع في بعض القطاعات وضعفه في قطاعات أخرى، وعموما يمكن اعتبار التنويع الاقتصادي في الجزائر دون المتوسط. أما من الناحية القياسية فتهدف الدراسة إلى تقدير أثر التنويع الاقتصادي خارج المحروقات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (Autoregressive Distributed Lag)ARDLفي

الجزائر خلال الفترة 1980-2018، حيث اعتمدت الدراسة على معامل هيرفندال-هيرشمان, بينت نتائج التقدير الأثر الايجابي لمؤشر التنويع الاقتصادي وأسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، مع كبر حجم أثر التنويع مقارنة بأسعار البترول في الأجل الطويل، والأثر الايجابي للتنويع الاقتصادي في الأجل القصير، مع عدم تأثر النمو خارج المحروقات بتغير أسعار البترول في الأجل القصير، وفي الأخير تم طرح عدة مقترحات منها ضرورة إتباع سياسات طويلة الأجل في تحقيق التنويع الاقتصادي، الاستفادة من الميزات النسبية التي تزخر بها الجزائر في عدة قطاعات مختلفة وكذا الاستغلال الأمثل للإمكانيات الفلاحية والصناعية والخدماتية، التقليل من الاعتماد على المداخيل النفطية لتفادي الوقوع في الصدمات العالمية لأسعار البترول والتوجه إلى الطاقات المتجددة باعتبارها مستقبل الطاقة.

- **دراسة بن حليمة المعتز بالله ورواب خالدية,** تنشيط الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من خلال الأسواق الآسيوية, مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية جامعة ابن خلدون تيارت 2023 -2024

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المجهودات المبذولة من طرف الحكومات الجزائرية المتعاقبة من خلال التصدير إلى الأسواق الآسيوية ومعرفة أهم الإجراءات والتدابير المتخذة لترقية الصادرات خارج المحروقات، حيث تم الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع البحث من خلال وصف واقع الصادرات خارج المحروقات وأسواق التصدير للمنتجات الجزائرية نحو الأسواق الآسيوية والعرض والطلب الكلي بها وكذا المؤسسات الداعمة للصادرات خارج المحروقات. وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى ضرورة هيكلة المنتجات المصدرة وفقا لمتطلبات السوق الآسيوي من خلال دراستها وطرق توجيه المنتجات الجزائرية لها.كما يجب الاستفادة من تجارب الدول الآسيوية لترقية القطاع التصديري للجزائر.

- **دراسة جواهرة صليحة، ششوي حسني،**الصادرات والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر إحصائيات ومؤشرات للفترة 2000-2021 جامعة الجزائر03- الجزائر تاريخ النشر 2024/10/31

تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لقطاع الصادرات والصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، بهدف فهم أهم الجوانب المؤثرة في هذا القطاع والتحديات التي يواجهها.و قد بينت الدراسة أن الاقتصاد الجزائري لا زال يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية، بحيث تمثل الصادرات نسبة كبيرة من المداخيل النقدية للبلاد. رغم جهود الدولة الرامية إلى تنويع قاعدة الصادرات وتحفيز الصادرات غير النفطية، إلا أن التقدم في هذا المجال كان بطيئا.وتتمثل التحديات التي تواجه الصادرات غير النفطية في الجزائر في قلة التنويع في المنتجات المصدرة، وضعف التكنولوجيا والبنية التحتية، إضافة إلى القيود التجارية والمشاكل اللوجيستية.

مقابل ذلك، هناك فرص كبيرة لتطوير قطاع الصادرات خارج المحروقات وذلك بالاستثمارات في قطاع الفلاحة والصناعة والخدمات.

المطلب الثاني: دراسات تتناول النمو الاقتصادي

1- Mukherji & Pandey (2014) : العلاقة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي في الهند .

تطرقت هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكالية التالية :هل يؤدي النمو الاقتصادي إلى تعزيز صادرات أي دولة،أو هل الصادرات تؤدي إلى نمو أعلى؟وحاولت هذه الورقة البحثية الإجابة على هذه الإشكالية لإسقاط على حالة الهند،وذلك من خلال إتباع ثلاث خطوات هي،إجراء تحليل(VAR)(Victor auto regressive) متجه الانحدار الذاتي متبوعا باختبار السببية (Granger)، ثم دالة الاستجابة الدفعية. وتمت هذه الورقة البحثية من خلال اخذ بيانات سنوية من 1969 إلى 2012.

وقد توصلت الورقة البحثية إلى أن نمو الصادرات يعتمد بشكل ايجابي على نمو إجمالي الناتج المحلي وليس العكس وهذا على حسب اختبار (Granger) للسببية،أي أن نمو إجمالي الناتج المحلي هو الذي يسبب نمو الصادرات في الهند. وأظهرت دوال نبض الاستجابة أن هناك استجابات أعلى للتصدير من خلال الصدمات الحاصلة في إجمالي الناتج المحلي.لذا نجد أن الهند تدعم نظرية الصادرات التي يقودها النمو.

2 - دراسة دمدوم سفيان وزيتوني أسامة، أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2020

تهدف هذه الدراسة إلى الاطلاع على العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر والتعرف على الوضع الحالي لقطاع الصادرات وأسباب ضعفه، حيث تم التوصل إلى أن الصادرات تساهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وتخلق قيمة مضافة للاقتصاد وللدولة، كما توصلت الدراسة إلى أن قطاع المحروقات لا زال يحتل الأولوية في التصدير ولا زالت الصادرات خارج المحروقات في مرحلة النشوء كميا وقيمتا وسلعيا وجغرافيا كما أن مساهمة إجراءات الدولة في إطار إستراتيجية تطوير الصادرات خارج المحروقات بنسبة ضئيلة جدا، ويبقى نسق الصادرات خارج المحروقات في ارتفاع ضعيف نظرا لتأثره بصادرات المحروقات.

2- دراسة مروة مومن ،أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2020، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث علوم تجارية جامعة 08 ماي 1945 قالمة06 ديسمبر 2023.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر وتنمية الصادرات خارج المحروقات وقياس أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي باستخدام برمجية Eviews 10 ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء (ARDL) (Autoregressive Distributed Lag)خلال الفترة 2000-2020. وقد توصلت الدراسة إلى أن تنمية الصادرات خارج المحروقات له أثر ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة رغم تسجيل الصادرات خارج المحروقات نسبة مساهمة ضئيلة في إجمالي الصادرات الجزائرية وبالتالي فهناك علاقة تكامل مشترك بين متغير الصادرات خارج المحروقات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي.

3- دراسة مبروك هاجر وعطار مروى:استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1999-2021مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت 2023-2024

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير استراتيجيه ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) (Auto regressive Distributed Lag)، حيث توصلت الدراسة إلى أن الصادرات خارج المحروقات لها أثر ايجابي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل والقصير وأن هناك علاقة طردية ايجابية بين صادرات المحروقات والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل.

4- المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال ما سبق ذكره يظهر جليا من أنّ بعض الدراسات تتشابه مع دراستنا من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرين نظريا وقياسيا بالإسقاط على حالة الجزائر، في حين أن بعضها اكتفى بتحليل البيانات وتقديم الإحصائيات لتفسير العلاقة بين المتغيرات دون الاستعانة بنموذج قياسي يفسر ذلك، كما أن بعض الدراسات لم تتطرق إلى تحليل علاقة التكامل المشترك والسلوك الحركي لمتغيرات الدراسة على المدى القصير، واكتفى البعض الآخر بتوزيع استبيان على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية المصدرة. أما بالنسبة لدراستنا رغم أنها امتداد للدراسات السابقة والتي تعالج موضوع العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر، فهي تختلف مع الدراسات السابقة من حيث فترة الدراسة التي تمتد من 2000 إلى غاية 2023، كما أن الدراسة اعتمدت على المنهج القياسي باستعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد لدراسة العلاقة بين المتغيرات باستخدام برمجية EXCEL .

توصلت الدراسة إلى أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لها تأثير إيجابي و مساهمة معنوية إحصائيا عند مستوى 5% و قيمتها موجبة ، و هذا ما يؤكد العلاقة الطردية بين الصادرات خارج قطاع المحروقات و الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

أما صادرات المحروقات فهي الأخرى معنوية إحصائيا وذات إشارة موجبة و لكن لها تأثير ايجابي أقل بكثير من الصادرات خارج قطاع المحروقات و بالتالي توجد علاقة طردية بين صادرات المحروقات و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر .

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل تعرضنا للإطار النظري للصادرات والصادرات خارج المحروقات من خلال مختلف المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالتصدير وكذا أشكال وطرق التصدير إضافة إلى إبراز العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي حيث أن للصادرات دور إيجابي في دعم النمو الاقتصادي خاصة للدول النامية من أجل إنعاش اقتصادها وتحقيق الرفاهية. ونظرا لأن الجزائر تعاني من اختلالات في الميزان التجاري وعجز وركود في نسبة الصادرات والواردات فقد بات من الضروري على الدولة الجزائرية للنهوض بالاقتصاد والمضي قدما لدفع عجلة النمو للأمام من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لترقية الصادرات وتحفيز المصدرين الخواص انطلاقا من تسهيل القوانين والتشريعات لصالحهم وكذا إنشاء الهيئات الإدارية لدعم وترقية التجارة الخارجية بغرض البحث عن أسواق خارجية على مستوى السوق العالمي.

كما تطرقنا في هذا الفصل أيضا إلى مخاطر الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية وما ينجم عن ذلك من مخاطر وآثار سلبية على الاقتصاد الوطني حيث أن الجزائر تعتمد في اقتصادها على صادرات النفط بنسبة كبيرة مما يجعلها عرضة للصدمات والأزمات النفطية ؛

لذا بات من الضروري التحرر من التبعية النفطية من خلال تنويع الصادرات واتخاذ التدابير والاستراتيجيات لترقية الصادرات خارج المحروقات.

الفصل الثاني:
الصادرات خارج المحروقات و تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي

الفصل الثاني : الصادرات خارج المحروقات و تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي

تمهيد

تشهد الجزائر منذ سنوات جهودًا متزايدة لتنويع اقتصادها، وتقليل تبعيته لعائدات المحروقات (النفط والغاز)، التي لا تزال تمثل النسبة الأكبر من صادرات البلاد. و في هذا السياق، برز موضوع الصادرات خارج قطاع المحروقات كأحد المحاور الأساسية في السياسات الاقتصادية الوطنية.

في ظل التقلبات الدورية في أسعار النفط عالميًا، أدركت الجزائر ضرورة تنويع مصادر دخلها القومي، فبدأت منذ مطلع العقد الأخير في تحفيز الصادرات غير النفطية كبديل مستدام يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي. تشمل هذه الصادرات قطاعات عدة، من أبرزها: المنتجات الفلاحية، المواد الغذائية المصنعة، الحديد والصلب، المواد الكيميائية، وبعض المنتجات النسيجية والإلكترونية.

و رغم تسجيل تطورات إيجابية في حجم الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات الأخيرة، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال محدودة مقارنة بما تم تحقيقه في قطاع المحروقات. ويُعزى ذلك إلى مجموعة من التحديات، منها ضعف البنية التحتية اللوجستية، وقيود البيروقراطية، وضعف الترويج للمنتج الجزائري في الأسواق الخارجية، إضافة إلى عدم تنافسية بعض المنتجات في الجودة أو السعر.

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، حيث يتضمن المبحث الأول مفاهيم حول الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product) وطرق قياسه و تطوره خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2023 ، كما سيتم توضيح العلاقة النظرية بين الصادرات خارج المحروقات و الناتج المحلي الإجمالي. أمّا المبحث الثاني سيتناول واقع الصادرات خارج المحروقات وقياس تنافسية الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة حيث تضمن تطور قيمة الصادرات و الهيكل السلعي و كذا التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية. فيما سيتعرض المبحث الثالث قياس أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الأول: الناتج المحلي الإجمالي مفهومه وطرق قياسه

الناتج المحلي الإجمالي أو (Gross Domestic Product)هو مقياس اقتصادي يعكس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، يُعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أبرز المؤشرات التي تُستخدم لتقييم أداء الاقتصاد الوطني ودرجة نموه، بحيث سنتطرق في هذا المبحث عن المفاهيم الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي وأهم طرق قياسه وكذا مختلف استخداماته في الأنشطة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

يعكس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الأنشطة الاقتصادية التي عمل المجتمع على إنتاجها خلال فترة زمنية معينة غالباً سنة. كما يستخدم في التحليلات الاقتصادية التي يقوم بها الاقتصاديون لمعرفة أداء الاقتصاد في الدولة والتنبؤ كذلك بالوضع المستقبلي من حيث معدلا لنمو أو الانكماش المتوقع على المدى القصير، من جانب آخر، يستخدم هذا المؤشر للمقارنة بين الأداء الاقتصادي للدول.[1]

1- مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product)**وطرق قياسه:**

هو عبارة عن مجموعة من القيم النقدية السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي، حيث ينتجها مجموعة من أفراد يعيشون ضمن الحدود الجغرافية للبلد وخلال فترة زمنية معينة، بمعنى أنه يقصد به ما ينتجه المجتمع فوق البقعة الجغرافية الوطن ولا يشمل ما ينتجه المواطن العامل في الخارج.

-و منه يمكن قياس الناتج المحلي الخام بما ينتج داخل الحدود الجغرافية للاقتصاد الوطني بغض النظر عن جنسية العوامل الإنتاجية ؛

- يحسب الناتج المحلي الخام على أساس القيمة السوقية للإنتاج فأي إنتاج لا يصل إلى الأسواق لا يدخل حساب الناتج المحلي الخام PIB (Produit Intérieur Brut) ؛
- يعتبر حساب الناتج المحلي الخام للسلع والخدمات النهائية فقط أي السلع التي تكون تامة وجاهزة ومعدة للاستخدام.[2]

- يعتبر حساب الناتج المحلي الخام للسلع والخدمات النهائية فقط أي السلع التي تكون تامة وجاهزة ومعدة للاستخدام ؛

- يُعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه إجمالي قيمة السلع والخدمات المُنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة (ثلاثة أشهر أو سنة). [3]

2- طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

هناك ثلاث طرق رئيسية لقياس الناتج المحلي الإجمالي، وجميعها تؤدي إلى نفس القيمة إذا تم حسابها بدقة:

---

1 - نرمين مجدي،صندوق النقد العربي 2021 :مفاهيم اقتصادية سياسية الناتج المحلي الإجمالي ص 11.

2- كاكي عبد الكريم ،العقاب محمد،رابحي المختار،العلاقة بين الصادرات و اجمالي الناتج المحلي ،دليل تجريبي من الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير حجم 15 رقم 02 (2021) ص 300.

[3]. مرجع ذكر سابقا، ص 300 .

1-2 **طريقة الإنتاج (أو القيمة المضافة):** تقيس الناتج المحلي من خلال جمع القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج لجميع القطاعات الاقتصادية، مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات.

2-2 **طريقة الإنفاق:**تقوم على حساب مجموع الإنفاق الكلي في الاقتصاد، ويشمل:

- الإنفاق الاستهلاكي للأسر
- الإنفاق الحكومي
- الاستثمارات
- صافي الصادرات (الصادرات – الواردات)

3-2 طريقة الدخل: تعتمد على جمع دخول عناصر الإنتاج، مثل الأجور، الأرباح، الفوائد، والريع، وهي تمثل ما يحصل عليه الأفراد مقابل مساهماتهم في عملية الإنتاج.

كل طريقة من هذه الطرق تُفضي إلى نفس القيمة الإجمالية تقريبًا، لكنها تسلط الضوء على جانب مختلف من النشاط الاقتصادي.

يعكس هذا المؤشر(الناتج المحلي الإجمالي) الحالة الاقتصادية للدولة، فزيادة الإنتاج في أي دولة تعكس تحسنا لوضع الاقتصادي للدولة و قدرة اقتصاد هذه الدولة على توفير المزيد من فرص العمل ، وبالتالي زيادة دخل الأفراد الذي ينعكس على زيادة استهلاكهم وكذلك مدخراتهم واستثماراتهم مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج مرة أخرى والعكس صحيح .

3- استخدامات الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يُعتمد عليها في تقييم الأداء الاقتصادي للدول، بحيث يعبّر عن القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة.

و تكمن أهمية هذا المؤشر في تعدد استخداماته، حيث يُوظف في قياس معدلات النمو الاقتصادي، وتحديد مراحل الدورة الاقتصادية من انتعاش وركود، كما يُستخدم لمقارنة مستويات النشاط الاقتصادي بين الدول؛

إضافة إلى ذلك، يُعد الناتج المحلي أداة رئيسية تعتمد عليها الحكومات في رسم السياسات الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بالسياسة المالية من خلال ضبط مستويات الإنفاق والعجز، أو بالسياسة النقدية عبر التحكم في أسعار الفائدة والتضخم. كما يُستخدم لقياس نصيب الفرد من الناتج، ما يُعد مؤشراً تقريبياً لمستوى الرفاه الاقتصادي. وعلى صعيد دولي، يُوظف GDP لتقييم الجدارة الائتمانية للدول من قبل المؤسسات المالية العالمية.

من خلال تتبّع الناتج المحلي وتوزيعه على القطاعات، يمكن معرفة مدى كفاءة القطاعات الاقتصادية المختلفة (كالزراعة، الصناعة، الخدمات) ، كما أن ارتفاع الناتج المحلي يُعد مؤشرًا إيجابيًا للمستثمرين الدوليين، مما يعزز ثقة السوق وجذب رؤوس الأموال.

تستخدمه البنوك المركزية لتحديد أسعار الفائدة والسيطرة على التضخم، بينما تعتمد وزارات المالية عليه في إعداد الميزانيات.

ورغم شيوع استخدامه، فإن العديد من الاقتصاديين، على غرار Mankiw (2021) وKrugman & Wells (2021)، يشيرون إلى أن الناتج المحلي لا يعكس بصورة دقيقة مستوى التنمية البشرية أو التوزيع العادل للثروة، ولا يأخذ في الحسبان الآثار البيئية المصاحبة للنشاط الاقتصادي، وهو ما يستدعي الاعتماد على مؤشرات مكملة مثل مؤشر التنمية البشرية والناتج المحلي الإجمالي الأخضر (Green GDP).[1]

يعتبر احتساب الناتج المحلي الإجمالي مهم لأنه ببساطة يوفر معلومات عن مدى سلامة أو ضعف الاقتصاد في أي دولة .حيث تشير الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى أن اقتصاد الدولة قوي و قادر على التوسع وخلق المزيد من فرص العمل مما يعني انخفاض مستويات البطالة، وزيادة فرص العمل، بالتالي زيادة الدخل المتوفر في متناول السكان.

يُقاس الناتج المحلي الإجمالي بعملة الدولة المعنية ، وعندما يتم مقارنة قيمة الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من دولة ، يتم تحويل قيمة ناتج كل دولة إلى القيمة المساوية لها بعملة موحدة لتسهيل عملية المقارنة الاقتصادية .

المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة 2000-2023

شهد الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2023 تقلبات ملحوظة، وذلك نتيجة تأثره بأسعار النفط العالمية، والسياسات الاقتصادية، والتحديات الهيكلية ونظرا لأن طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي والذي يعتمد على الجباية البترولية من اجل تمويل المشاريع العمومية، فيما يلي تحليل لتطور هذا المؤشر خلال هذه الفترة 2000 - 2023 .

1- تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة 2000-2023

عرف تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال هذه القترة دورات من النمو القوي، الركود الاقتصادي الحاد، ثم التعافي السريع، جدير الذكر أنّ عاميّ 2021 و2022 كانا استثنائيين بسبب تأثيرات الجائحة و فيما يلي نستعرض مراحل تطور الناتج المحلي للجزائر .

1-1 الفترة 2000–2008: نمو مدفوع بارتفاع أسعار النفط

تميزت هذه المرحلة بارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية .سجلت الجزائر معدلات نمو قوية، حيث بلغ معدل النمو **7.4%** في عام 2004 و6.1% في عام 2005 .ساهمت هذه العائدات في تمويل برامج استثمارية كبيرة، خاصة في البنية التحتية، مما أدى إلى دعم النمو الاقتصادي.

[1] Mankiw, N. G. (2022). Principles of Economics (9th ed.). Cengage Learning.

2-1الفترة 2009–2014: تباطؤ نسبي مع استقرار نسبي في الأسعار

بعد الأزمة المالية العالمية في 2008، شهدت الجزائر تباطؤًا في النمو، حيث بلغ 3.5% في عام 2009 و2.2% في عام 2010 .على الرغم من ذلك، استمرت الحكومة في الإنفاق العام لدعم الاقتصاد، مما حافظ على مستويات نمو معتدلة.

3-1 الفترة 2015–2020: تأثير انخفاض أسعار النفط والأزمات الداخلية

انخفضت أسعار النفط بشكل حاد في 2014، مما أثر سلبًا على الاقتصاد الجزائري .تراجع النمو إلى 1.5% في 2017 و1.2% في 2018 .في عام 2020، تفاقمت الأوضاع بسبب جائحة كوفيد-19، حيث انكمش الاقتصاد بنسبة -5.1%. .

4-1 الفترة 2021–2023: تعافٍ تدريجي

رغم تراجع إنتاج المحروقات، حافظ النمو الاقتصادي على قوته منذ الجائحة، غير أن التضخم ارتفع بفعل زيادة أسعار المواد الغذائية. وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا بنسبة 3.8٪ في عام 2021، و3.6٪ في 2022، و4.1٪ في 2023، بدعم من زيادة الإنفاق العام بأكثر من 60٪ خلال الفترة ما بين 2021 و2023، نتيجة لارتفاع أجور ومعاشات القطاع العام، وتطبيق إعانات البطالة، وتوسيع الدعم الغذائي، وزيادة الاستثمار العمومي.

الجدول رقم (01): معدل النمو السنوي % للناتج المحلي الإجمالي للجزائر

السنوات	إجمالي الناتج المحلي GDP
2000	3.80
2001	3.00
2002	5.40
2003	6.50
2004	4.50
2005	5.40

2.90	2006
3.10	2007
2.50	2008
1.20	2009
4.80	2010
3.00	2011
2.40	2012
2.60	2013
4.10	2014
3.20	2015
3.90	2016
1.50	2017

يتبع...

... تابع

1.40	2018
0.90	2019
-5.00	2020
3.80	2021
3.60	2022
4.10	2023

المصدر: البنك الدولي ، الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000 إلى 2023 بالاعتماد على الموقع الالكتروني https://data360.worldbank.org/en/economies تاريخ النشر 2025 ،تاريخ الاطلاع 2025/06/18 على الساعة 23:08 .

المطلب الثالث: العلاقة النظرية بين الصادرات خارج المحروقات والناتج المحلي الإجمالي

العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والناتج المحلي الإجمالي تمثل موضوعًا مهمًا في الاقتصاد الكلي، خصوصًا في الدول التي تسعى إلى تنويع مصادر دخلها بعيدًا عن الاعتماد على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز.

1- دور الصادرات في دعم النمو الاقتصادي:

الصادرات تُعدّ من مكونات الطلب الكلي (Aggregate Demand) ، والذي يُحسب بالعلاقة التالية:

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

حيث:

- C الاستهلاك؛
- I الاستثمار؛
- G الإنفاق الحكومي؛
- X الصادرات؛
- M الواردات.

بالتالي، زيادة الصادرات (وخاصة خارج المحروقات) تؤدي إلى زيادة صافية الصادرات(X - M) ، مما يرفع الناتج المحلي الإجمالي.

2 - تنويع الاقتصاد وزيادة القيمة المضافة:

الصادرات غير النفطية تشمل عادة منتجات صناعية، زراعية، أو خدمات، هذه القطاعات:

- تخلق فرص عمل أكثر تنوعًا،
- تحفز الابتكار والإنتاجية،
- تسهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة.
- تحقيق الاستثمارات.

مما يؤدي إلى تحسين جودة النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الحقيقي وليس فقط الاسمي.

3- الاستقرار الاقتصادي وتقليل التقلبات:

الاعتماد على المحروقات يجعل الاقتصاد هشًّا أمام تقلبات الأسعار العالمية أما الصادرات المتنوعة فتوفر:

- دخلًا أكثر استقرارًا؛
- مقاومة أفضل للصدمات الخارجية ؛
- زيادة معدل النمو الاقتصادي؛
- تحقيق التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات؛
- دعم قوة العملة المحلية؛

المبحث الثاني: واقع الصادرات خارج المحروقات وقياس تنافسية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 - 2023

يرتبط حجم وهيكل الصادرات لأي بلد بالقاعدة الإنتاجية المتبعة فيه وباعتبار أن الجزائر دولة تتوفر على موارد طاقوية ونفطية كبيرة فمن البديهي أن النفط يمثل النسبة الأكبر من الصادرات، فمن خلال هذا المبحث سنقف على تطور قيمة الصادرات والهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي وقياس تنافسية الصادرات خلال الفترة 2000- 2023 .

المطلب الأول: تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2023

رغم الجهود الرامية إلى تعزيز قطاع الصادرات خارج المحروقات في سبيل التقليل من التبعية النفطية وتنمية الاقتصاد الوطني إلا أن النتائج لم ترقى إلى المستوى المطلوب وفيما يلي جدول بين هيكل الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

جدول رقم 02 : هيكل الصادرات الجزائرية خلال 2000-2023

الوحدة: مليار دولار

السنوات		إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2000	القيمة	22.031	21.431	0.612
	النسبة	100%	97.27%	%2.73
2001	القيمة	19.132	18.484	648
	النسبة	100%	%96.62	% 3.38
2002	القيمة	18.825	18.091	0.734
	النسبة	100%	% 96.10	% 3.90
2003	القيمة	24.612	23.939	0.673
	النسبة	100%	%97.27	% 2.73

يتبع...

...تابع

2004	القيمة	32.083	31.302	0.781
	النسبة	100%	%97.56	%2.43
2005	القيمة	46.002	45.094	0.907
	النسبة	100%	%98.02	% 4.98
2006	القيمة	54.613	53.456	1.158
	النسبة	100%	% 97.88	% 2.12
2007	القيمة	60.163	58.831	1.332
	النسبة	100%	%97.78	% 2.22
2008	القيمة	97.298	77.391	1.937

	النسبة	100%	%97.59	%2.41
2009	القيمة	45.194	44.128	1.066
	النسبة	100%	%97.64	% 2.36
2010	القيمة	57.772	56.143	1.619
	النسبة	100%	%97.20	% 2.8
2011	القيمة	73.802	71.662	2.140
	النسبة	100%	% 97.10	% 2.9
2012	القيمة	72.620	70.571	2.048
	النسبة	100%	% 97.18	% 2.82
2013	القيمة	65.823	63.662	2.161
	النسبة	100%	% 96.72	% 3.28
2014	القيمة	61.172	58.362	2.810
	النسبة	100%	% 95.41	% 4.59
2015	القيمة	35.138	33.081	2.057
	النسبة	100%	% 94.54	%5.46
2016	القيمة	29.698	27.917	1.781
	النسبة	100%	% 93.84	% 6.16

يتبع...

...تابع

2017	القيمة	35.132	33.202	1.930
	النسبة	100%	% 94.54	% 5.46
2018	القيمة	41.783	38.953	2.830
	النسبة	100%	93%	7%
2019	القيمة	35.312	33.244	2.068
	النسبة	100%	% 92.80	% 7.20
2020	القيمة	21.925	20.016	1.909
	النسبة	100%	% 91.29	% 8.71
2021	القيمة	38.553	34.058	4.495
	النسبة	100%	% 88.34	% 11.66
2022	القيمة	65.716	59.738	5.978
	النسبة	100%	% 90.90	% 9.09
2023	القيمة	55.554	50.496	5.058
	النسبة	100%	% 90.89	% 9.10

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة من 2000 إلى 2023، تاريخ النشر 2024.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات من إجمالي الصادرات للفترة الممتدة من 2000 إلى 2023 حيث تراوحت نسبتها بين88,34%

و 97.59% وقد عرفت سنة2021 أدنى حصيلة لها وذلك بقيمة 34.058 مليار دولار وهو ما يمثل88,34% من إجمالي الصادرات بينما سجلت أعلى حصيلة سنة2008 ب 77.391 مليار دولار وذلك بنسب 97.59% من إجمالي الصادرات.

أما بالنسبة لمساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات فهي ضئيلة جدا بحيث تتراوح بين 2.12% كأدنى مساهمة في 2006 و11,66% كأعلى مساهمة سنة2021، وحسب إحصاءات الجمارك الجزائرية بلغت الصادرات خارج المحروقات 3,507 مليار دولار خلال السداسي الأول لسنة2022 مقابل 2,047 خلال نفس الفترة من السنة الماضية أي نفس الهدف المسطر لسنة2022 وهو 7 مليار دولار، لكن تظل هذه الأرقام ضئيلة مقارنة بمساهمة الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري نتيجة الارتفاع الكلي في أسعار النفط والغاز جراء الحرب الأوكرانية الروسية حيث بلغت الصادرات الجزائرية الكلية خلال النصف الأول من عام2022 مبلغ 25 مليار و922 دولار، أي أن أكثر من 22 مليار دولار ناتجة عن عائدات النفط، وبهذا فإن قطاع المحروقات يسيطر بشكل شبه كلي على الصادرات الجزائرية وبالتالي مساهمته في تنمية مختلف القطاعات، فافتقار الصادرات الجزائرية إلى التنويع جعل البلاد في وضع حرج نظرا لمحدودية الموارد النفطية والمخاطر التي تنجر عن تقلبات أسعارها ما يوجب تعزيز القدرات التنموية الوطنية، وتشجيع ترقية الصادرات خارج المحروقات، والتي تعتبر عنصر مهم في تحرير التنمية من التبعية لهذا القطاع.

المطلب الثاني: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2023

عرفت هذه الفترة تطورا ملحوظا فيما يخص التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 03: التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2023

الوحدة مليون دولار أمريكي

السنوات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2000	32	44	465	11	47	13
2001	28	37	504	50	20	12
2002	35	51	551	50	20	27
2003	48	50	509	30	01	35
2004	59	90	571	47	00	14
2005	67	134	651	0.47	36	19
2006	73	195	828	1	44	43
2007	88	169	993	1	46	35
2008	119	334	1384	1	67	32

يتبع ...

... تابع

49	42	00	692	170	113	2009
30	30	1	1056	94	315	2010
15	35	0	1496	161	355	2011
19	32	1	1527	167	314	2012
17	28	0	1458	108	402	2013
11	16	2	2121	110	323	2014
11	17	1	1685	105	239	2015
18	53	0	1299	84	327	2016
20	78	0.29	1410	73	349	2017
33	90	0.30	2242	92	373	2018
36	82	0.25	1956	95	407	2019
37	77	0	1287	71	437	2020
63	188	1	3486	182	576	2021
111	84	2	5086	263	269	2022
111	84	2	5086	263	269	2023
831	1264	227.31	38452	3183	5641	المجموع

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة من 2000 إلى 2023 ، تاريخ النشر 2024.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أف الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر تتكون من ستة أصناف أساسية، حيث أن المواد نصف المصنعة تحتل المرتبة الأولى من بين باقي المنتجات غير النفطية خلال الفترة 2000-2023 حيث سجلت قيمة إجمالية قدرها 38452 مليون دولار أمريكي، وقد عرفت هذه المنتجات تذبذبا مستمرا حيث انتقلت قيمتها من 465 مليون دولار سنة 2000 إلى 1384سنة 2008 وبدأت التراجع سنة2009 لتبلغ 692 مليون دولار، ثم ارتفعت قيمتها من 1056 مليون دولار سنة 2010 إلى 2121 مليون دولار سنة 2014 ثم بدأت في الانخفاض إلى أن بلغت 1299 مليون دولار أمريكي سنة 2016 وذلك نظرا لانهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014، وبلغت ذروتهاسنة2023 بمبلغ 5086 مليون دولار. تتمثل هذه المنتجات في الزيوت ومشتقاتها الامونياك، الهيليوم، وتأتي المواد الغذائية في المرتبة الثانية بقيمة 5641 مليون دولار أمريكي والتي سجلت ارتفاعا من 28مليون دولار سنة 2001 إلى 402 مليون دولار سنة 2013 لتنخفض سنة 2014إلى 323 مليون دولار ثم تعاود الارتفاع من 239 مليون دولار سنة 2015إلى 576 مليون دولار سنة 2021 حيث تضم بالدرجة الأولى السكر الأبيض، العجائن، التمور، ثم تأتي في المرتبة الثالثة المواد الأولية بقيمة 3657 مليون دولار أمريكي والتي تضم الفوسفات، الزنك، النحاس، متبوعة بالتجهيزات الصناعية بقيمة1264 مليون دولار أمريكي والتي تتكون من التجهيزات المستعملة في مجالات الصحة، البناء، الميكانيك والأشغال العمومية، أما السلع الاستهلاكية والتجهيزات الفلاحية فتأتي على التوالي بقيمة

831 و227.31 مليون دولار أمريكي حيث كانت التجهيزات الفلاحية شبه منعدمة وهذا راجع للمشاكل التي يعاني منها قطاع الزراعة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

الشكل رقم01: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000- 2023.

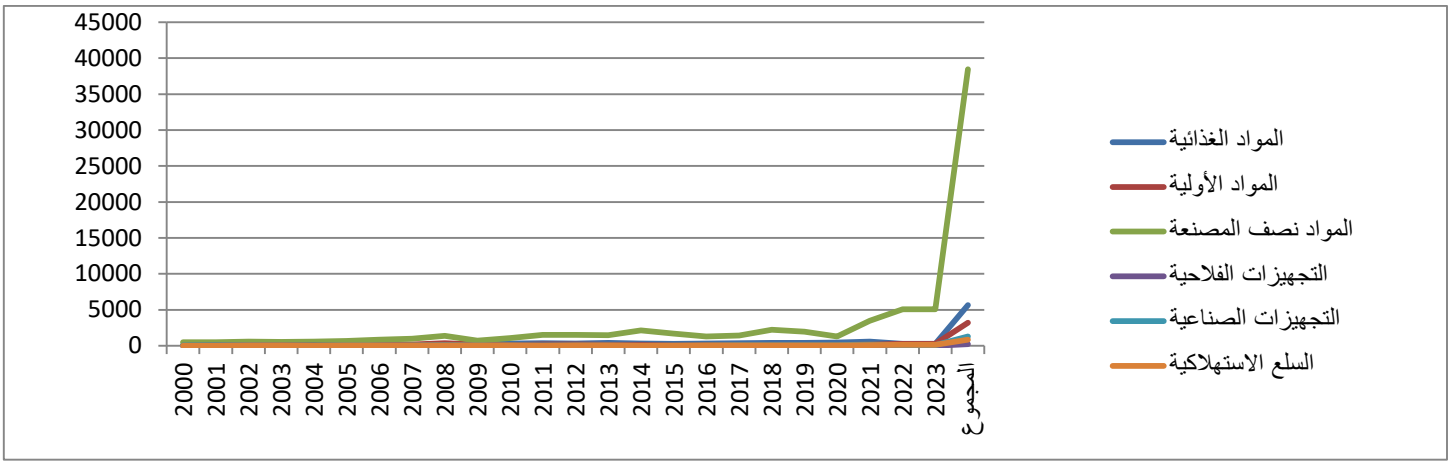

المصدر : برنامج Excel ، انطلاقا من معطيات الجدول رقم 03 المتعلق بالتوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 -2023.

المطلب الثالث:التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية وقياس تنافسية الصادرات في الفترة 2000-2023

في هذا المطلب نستظهر التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة 2000-2023 حسب المناطق و قياس تنافسيتها .

1- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000- 2023

يبين الجدول الآتي التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية التي تتم بين الجزائر و مختلف دول العالم خلال الفترة 2000 إلى 2023 .

الجدول رقم 04: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2023.

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	بلدان المغرب العربي (UMA)	البلدان العربية دون (UMA)	الاتحاد الأوربي (UE)	البلدان الأوروبية دون(UE)	البلدان الإفريقية	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	الدول الآسيوية دون الدول العربية
2000	19223.7	4308.8	1036588.4	124125.4	3148.7	316362.5	135063.1	18395.1
2001	21464.9	25165.7	943862.1	85119.3	1036.2	263499.8	94001.3	44410.1
2002	19770.0	20775.4	959393.3	86399.5	4251.7	288588.6	80060.9	39671.5
2003	20148.4	27541.8	1122134.9	96090.0	997.4	486361.2	100695.7	48061.7
2004	32097.3	37415.6	1278583.8	111691.4	2333.9	660105.6	149791.2	63705.2
2005	31071.6	46170.2	1903577.0	148147.3	3674.5	956528.8	238388.5	90978.2

134678.5	178134.7	1343188.9	1096.4	151382.5	2089979.8	43034.1	37505.2	2006
298546.2	187217.0	1594014.3	47261.9	150476.1	1835573.2	33543.7	53272.9	2007
294950.7	193163.9	1561164.7	23116.3	202063.2	2659020.4	50868.9	104322.3	2008
262725.3	137354.8	947921.0	6866.5	166660.9	1717200.1	41737.0	63542.9	2009
319642.4	200624.9	1275950.0	5852.6	251817.4	2127478.2	52810.8	97319.4	2010
395188.8	313609.9	1433313.8	10636.8	315105.7	2728125.0	59235.7	115950.3	2011
438261.9	336555.4	1255163.7	4861.5	262947.7	3147123.2	75813.3	164042.6	2012
444523.4	261378.2	715075.9	9394.9	191653.5	3315192.3	61924.2	211877.1	2013

يتبع ...

... تابع

494009.8	250297.2	498255.5	9576.0	218115.7	3157764.0	49749.0	239709.4	2014
306313.3	172710.7	290157.2	8339.5	191455.5	2343477.1	58326.6	158123.5	2015
257697.3	217495.7	564671.4	7798.4	159686.4	1879792.0	43254.3	128095.7	2016
429145.3	283647.7	461683.9	13474.8	216501.1	2273367.9	87278.4	142079.1	2017
629550.5	315130	508649.5	15520	299226.5	2806500.2	90033.5	195416.4	2018
706963	197411.5	266897.7	13366.9	258305.9	2449564.9	102681.1	221099.2	2019
500622.8	111727.9	69976.5	183353.6	340838	1534213.4	34295.8	189489.5	2020
			44156.9	531431.5				2021
			85511.2	928460.1				2022
			84641.0					2023

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، بالاعتماد على التقارير السنوية بنك الجزائر من 2000 إلى2023.

من خلال الجدول يتضح أن معظم المبادلات التجارية تتم مع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي.

- الاتحاد الأوروبي: يبقى الاتحاد الأوروبي دائما الشريك الوحيد بحيث يحتل المرتبة الأولى بنسبة تقدر ب 56.79% من إجمالي الصادرات إلا أن حصته تناقصت عبر السنوات نظرا لتوسيع الجزائر علاقاتها مع دول أخرى.
- أمريكا الشمالية: تأتي الولايات المتحدة الأمريكية على رأس القائمة وكندا وتتمثل حصتها في المتوسط 22.94% من إجمالي الصادرات. ونلاحظ أن نسبة الصادرات إلى هذه الدول أنها سجلت ارتفاع

مستمر إلى غاية 2012، ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا حتى سنة 2020 حيث سجلت نسبة 2% وهي أدنى نسبة مسجلة.

- آسيا: بلغت نسبة المبادلات التجارية مع آسيا نسبة 7% في المتوسط فنبتها التي لم تتجاوز 3.5% إلى غاية 2006، ابتداء من هذه السنة عرف انتعاشا ملحوظا.
- دول أمريكا الجنوبية: احتلت هذه الدول المرتبة الثالثة حتى سنة 2006 حيث أن صادراتنا عرفت تذبذبا ما بين الانخفاض والارتفاع لكنها لم تتجاوز في المتوسط حدود 8%.
- باقي الدول الأوروبية: نسبتها لم تتجاوز 7% في كل السنوات فهي الزبون الثاني للجزائر خاصة بعد سنة 2004 أين انضمت 10 دول أخرى للاتحاد الأوروبي.و كانت حصتها من الصادرات الجزائرية تتناقص في كل سنة مقارنة بالسنة التي قبلها إلى غاية 2009 ثم بدأت تتزايد تدريجيا بنسب قليلة إلى أن وصلت إلى أعلى نسبة لها سنة 2022 بنسبة 15%.
- بلدان المغرب العربي: عرفت المبادلات التجارية اتجاه هذه الدول نسبا ضعيفة خلال الفترة 2000-2021 حيث لم تتجاوز نسبة 2%، ثم بدأت ترتفع تدريجيا خلال فترة 2013 إلى 2020 حتى وصلت 6%.
- البلدان العربية الأخرى ودول إفريقيا: تملك هذه المجموعة اقل حصة من الصادرات الجزائرية من 2000 إلى 2020 ولكن بحلول سنة 2021 بدأت بالانتعاش حيث ارتفعت المبادلات التجارية بنسب معتبرة إلى غاية 2023.[1]

الشكل رقم 02: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000- 2023.

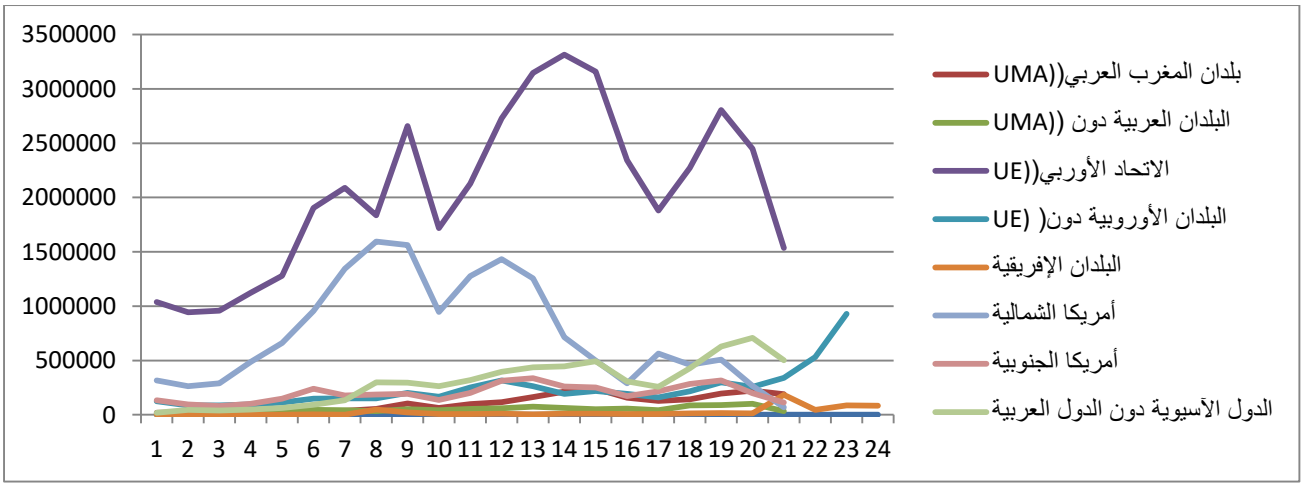

المصدر: برنامج Excel ، انطلاقا من معطيات الجدول رقم 04 المتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 - 2023.

2- قياس تنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من خلال قياس مؤشر القدرة على التصدير:

2-1 مؤشر القدرة على التصدير: يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تبين درجة ارتباط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي،حيث كلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر كلما زادت درجة الارتباط بين

[1] **جواهرة صليحة، ششوي حسنى**، الصادرات والصادرات خارج المحروقات في الجزائر إحصائيات ومؤشرات للفترة 2000- 2021 ،مجلة اقتصاد المال و الأعمال ، العدد 02 تاريخ النشر2024/10، ص 135 .

معدلات النمو والتجارة الخارجية، ويمكن الحصول على نسبة هذا المؤشر من خلال الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{مؤشر القدرة على التصدير} = \frac{\text{الصادرات الاجمالية}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} X100$$

و

$$\text{مؤشر القدرة على التصدير خارج المحروقات} = \frac{\text{الصادرات خارج المحروقات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} X100$$

حيث تنحصر قيمة مؤشر ميل الصادرات بين 0 بالمائة مما يدل على عدم وجود تجارة دولية على الإطلاق وأن الإنتاج موجه كليا للطلب المحلي و100بالمئة يعني أن كل الإنتاج موجه للأسواق العالمية.

0%: عدم وجود تجارة دولية الإنتاج موجه لتلبية الطلب المحلي.

100%: وجود تجارة دولية الإنتاج موجه لتلبية الطلب العالمي.

2-2 تطور نسبة مؤشر القدرة على التصدير

يستعرض فيما يلي مدى تطور نسبة مؤشر القدرة على التصدير استنادا على الصادرات خارج المحروقات و الناتج المحلي الإجمالي من الفترة 2000 الى غاية 2021 .

الجدول رقم 05: تطور نسبة مؤشر القدرة على التصدير خلال الفترة 2000 إلى 2021

الوحدة: (مليون دولار)

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر القدرة على التصدير
2000	612	54790	1.12
2001	684	54744	1.25
2002	734	56760	1.29
2003	673	67863	0.99
2004	781	85332	0.92
2005	907	103198	0.88
2006	1184	117027	1.01
2007	1332	134977	0.99
2008	1937	171000	1.13
2009	1066	137211	0.78
2010	1526	161207	0.96
2011	1227	200013	0.61
2012	1153	209059	0.55
2013	1050	209755	0.50
2014	1634	213809	0.76
2015	1485	165976	0.89

يتبع ...
... تابع

2016	1391	160034	0.87
2017	1367	170096	0.80
2018	2218	174910	1.27
2019	2068	171760	1.20
2020	1909	145743	1.31
2021	4500	163472	2.75

المصدر: بولرباق حياة ،التنويع الاقتصادي في الجزائر– سبل وآليات تعزيز الصادرات خارج المحروقات- الجزائر العاصمة ، دار أجيال الرقمي 2024 ،ص 223 .

يُستنتج من خلال النتائج في الجدول رقم 04 أنه تم تسجيل نسب منخفضة لمؤشر القدرة على التصدير خارج المحروقات في الجزائر، بحيث قدر متوسط النسبة خلال فترة الدراسة ب 1.04 % وهو ما يشير إلى ضعف النشاط التجاري خارج المحروقات في الأسواق الدولية وضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

في الفترة الزمنية من 2000 إلى 2002 عرف المؤشر استقرار نسبي ثم بدأ بالانخفاض من 2003 إلى 2012 ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار الوقود بشكل أكثر من 97 % من إجمالي الصادرات ليسجل أدنى نسبة في 2013 والتي قدرت ب0.5 ليرتفع في فترة وجيزة في سنة 2014، ليصل إلى أعلى مستوياته سنة 2021 والمقدرة بـ 2.75%، وهذا بفضل جهود الدولة الجزائرية في دعم وتشجيع الصادرات غير النفطية والرغبة في إتباع سياسة تطوير الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الثالث: قياس أثر الصادرات خارج المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

بعدما تطرقنا للجانب النظري من هذه الدراسة من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية للتصدير و عرض العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والناتج المحلي الإجمالي وكذا التطرق للدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع مباشرة، سنحاول في هذا المبحث قياس أثر الصادرات خارج المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2023 باستخدام برمجية Excel.

المطلب الأول: منهجية الانحدار الخطي المتعدد كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي و تحديد متغيرات الدراسة

تعد منهجية الانحدار الخطي المتعدد من أهم أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة في دراسة العلاقة بين متغير تابع و عدة متغيرات مستقلة و تهدف هذه المنهجية إلى تفسير سلوك المتغير التابع بناءا على تأثير مجموعة من العوامل أو المتغيرات المؤثرة فيه .

1- منهجية الانحدار الخطي المتعدد كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي

الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) هو أحد النماذج الإحصائية الأساسية التي تُستخدم للتنبؤ بقيمة متغير تابع (Dependent Variable) بناءً على قيم مجموعة من المتغيرات المستقلة(Independent Variables) وهو امتداد لنموذج الانحدار الخطي البسيط، الذي يربط بين متغير تابع واحد ومتغير مستقل واحد.

الصيغة الرياضية:

$$Y=\beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \varepsilon$$

حيث :
Y: المتغير التابع .
$X_1, X_2, X_3, \ldots X_p$: المتغيرات المستقلة
β_0: الثابت
$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \ldots\ldots\ldots\beta$: معاملات الانحدار
ε: الخطأ العشوائي

1-1 الأهداف الأساسية:

1. تفسير العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
2. التنبؤ بقيم جديدة للمتغير التابع.
3. تقييم أهمية كل متغير مستقل في النموذج.

1-2 الافتراضات الأساسية للنموذج:

- العلاقة بين المتغيرات مستقيمة (خطية) ؛
- الخطأ العشوائي يتبع توزيعًا طبيعيًا بمتوسط صفر؛
- تباين الأخطاء متساوٍ (تجانس التباين) ؛

- عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة (غياب التعدد الخطي الحاد) .

لإنشاء النموذج سنقوم بتطبيق الخطوات التالية:

أ- تقييم النموذج باستخدام الكشف عن معامل التحديد R^2 .

ب- اختبار F لمدى معنوية النموذج بإيجاد القيم الحرجة لـ F.

ج- اختبار t لكل من المعاملات.

د- التحقق من الفرضيات : خطية العلاقة و استقلالية الخطأ .

تحليل التباين : يتم من خلاله تحديد درجة الحرية و مجموع المربعات و المربعات المتوسطة F .

ه- التوزيع الطبيعي لبواقي الخطأ.

و- استخراج معادلة الانحدار بعد حساب المعاملات β_0 ، β_1 ، β_2 يتم صياغة المعادلة بالشكل التالي:

$$Y=\beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \varepsilon$$

2- تحديد متغيرات الدراسة :

لتحديد متغيرات الدراسة التي تتناول تأثير الناتج المحلي الإجمالي على الصادرات خارج المحروقات وصادرات المحروقات، يجب أوّلاً التفريق بين أنواع المتغيرات ثم توضيح أدوارها في الدراسة:

المتغيرات الأساسية في الدراسة:

- المتغير المستقل:(Independent Variable) الناتج المحلي الإجمالي و نرمز لها ب GDP
- المتغيرات التابعة:(Dépendent Variables)
  - الصادرات خارج المحروقات و نرمز لها بـ EXPH-H
  - صادرات المحروقات و نرمز لها بـ EXP-H

أما فيما يخص مصادر البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة تم جمعها من مصادر متخصصة و تتمثل في: التقارير السنوية لبنك الجزائر ، مجموعة البنك الدولي ، الديوان الوطني للإحصائيات و تشمل هذه البيانات الفترة ما بين 2000 إلى 2023 .

المطلب الثاني : تحليل نتائج الاختبارات من خلال نموذج الانحدار المتعدد

من خلال هذا المطلب سيتم تحليل و تفسير النموذج القياسي المعتمد في هذه الدراسة انطلاقا من نتائج الاختبارات المطبقة في منهجية الانحدار.

1- مؤشرات جودة النموذج

لقياس جودة النموذج المطبق في هذه الدراسة سنقوم باختبار ملائمة النموذج من خلال إحصائيات الانحدار الخطي و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 06 : الكشف عن جودة النموذج

التحليل	القيمة	المؤشر
النموذج يفسّر حوالي 70% من التباين في الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة جيدة تُشير إلى ملائمة النموذج.	0.6985	معامل التحديد R^2
يأخذ في الحسبان عدد المتغيرات، وما يزال جيدًا.	0.6698	$R_{adj}2R^2$

يعبر عن متوسط انحراف التنبؤات عن القيم الفعلية؛ رقم منخفض نسبيًا يُعزز من مصداقية النموذج.	34.77	الخطأ المعياري
حجم عينة صغير نسبيًا، لكنه كافٍ للاستنتاج الأولي.	24	عدد الملاحظات

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL .

- معامل التحديد → $R^2 = 0.6985$ هذا يعني أن حوالي 69.85 %من التغير في الصادرات خارج المحروقات (EXPH_H) يتم تفسيره من خلال المتغيرين : الناتج المحلي الإجمالي (GDP)و صادرات المحروقات(EXP_H) .

هذه نسبة جيدة، تدل على أن النموذج قوي نسبيًا.

2- تحليل التباين Analysis of variance (ANOVA)

من خلال هذا الجدول يتم الكشف عن درجة الحرية و مجموع المربعات و المربعات المتوسطة F و تحديد القيمة الاحتمالية .

جدول رقم 07 : تحليل التباين .

المصدر	درجة الحرية	مجموع المربعات	F	القيمة الاحتمالية(P-value)
الانحدار	2	58825.88	24.33	0.0000034

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL .

القيمة الاحتمالية (P-value) منخفضة جدًا($0.01 >$) ، مما يعني أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية قوية ، حيث أن $F = 24.33$ و االقيمة الحرجة لـ ($F = 3.40 \times 10^{-6}$ قريبة جدًا من الصفر).

بما أن القيمة الاحتمالية (P-value) أقل بكثير من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونستنتج أن النموذج معنوي إحصائيًا، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر بشكل فعلي التغير في المتغير التابع.

3- تحليل المعاملات(COEFFICIENTS)

من خلال الجدول سيتم معرفة اتجاه و قوة العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة إضافة إلى الكشف عن معنوية القيمة الاحتمالية P .

جدول رقم 08 : تحليل المعاملات لكل المتغيرات .

المتغير	المعامل	القيمة الاحتمالية (P)	الدلالة

دال إحصائيًا	0.021	48.30	الثابت(Constant)
دال جدًا إحصائيًا	0.00017	25.18	EXPH-H
دال أيضًا	0.00238	1.46	EXP-H

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL .

القيمة الابتدائية المقدّرة لـ EXPH_H عندما تكون كل X تساوي صفرًا.

تأثير موجب وقوي جدًا؛ كل زيادة بـ 1 في GDP تؤدي لزيادة بـ 25.18 فيEXPH_H

كل زيادة بـ 1 في صادرات المحروقات تؤدي لزيادة بـ 1.46 فيEXPH_H

وحسب نتائج المبينة تبين أن مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات EXPH-H معنوية إحصائيا عند مستوى 5% و قيمتها موجبة ، و هذا ما يؤكد العلاقة الطردية بين الصادرات خارج قطاع المحروقات و الناتج المحلي الإجمالي الجزائر، أي أنه إذا زادت الصادرات خارج قطاع المحروقات ب1 وحدة فإن GDP يرتفع ب 25.18 وحدة ، لذا أصبح من الضروري على الجزائر زيادة تنمية وتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة ومستقرة لا تتأثر بالصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط .

أما صادرات المحروقات EXP-H فهي الأخرى معنوية إحصائيا وذات إشارة موجبة و لكن لها تأثير ايجابي أقل بكثير من EXPH-H و بالتالي توجد علاقة طردية بين صادرات المحروقات و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر أي أنه إذا زادت صادرات المحروقات ب1 وحدة فإن GDP يرتفع ب 1.46 وحدة .

جميع المتغيرات مهمة إحصائيًا لأن $P<0.05$ ، EXPH-H له التأثير الأكبر على الناتج المحلي، يليه EXP-H .

4- تحليل البواقي (ANALYSE DES RÉSIDUS)

توجد بعض البواقي الخارجة عن المتوسط (مثل الملاحظة 23 حيث الخطأ = -60.24-)، لكنها ليست شديدة التطرف.

5- صياغة معادلة الانحدار الخطي المتعدد

من خلال هذا المطلب و استنادا على نتائج الاختبارات سيتم صياغة معادلة الانحدار على النحو التالي :

$$GDP = 48.30 + 25.18 \times EXPH\text{-}H + 1.46 \times EXP\text{-}H$$

مكونات المعادلة:

- العنصر (الثابت) 48.30 هذا هو الناتج المحلي المتوقع في غياب كلا المتغيرين بحيث يمثل الحد الأدنى للناتج في ظل غياب الإنفاق ،أي أنه يعكس المخرجات الأساسية للاقتصاد حتى بدون وجود أي نوع من الإنفاق و قد يمثل إنتاجًا طبيعيًا أو أداءً اقتصاديًا تلقائيًا قائمًا على عوامل أخرى مثل الموارد أو العمالة؛

- EXPH-H= 25.18 كل وحدة إضافية في الإنفاق النوعي/التخصصي (EXPH-H) تؤدي إلى زيادة قدرها 25.18 وحدة في الناتج المحلي ، بحيث أنه العنصر الأكثر حساسية في النموذج يُشير إلى أن الإنفاق نوعي (مثلاً: على البحث العلمي، أو التعليم العالي، أو التكنولوجيا) و يُحقق عائدًا كبيرًا جدًا مقارنة ببقية العناصر؛

- EXP-H 1.46 كل وحدة إضافية في الإنفاق العام (EXP-H) تؤدي إلى زيادة قدرها 1.46 وحدة في الناتج المحلي. تأثيره موجود، لكن محدود ، يعكس أهمية الإنفاق العام (مثل البنية التحتية أو التعليم الابتدائي)، لكنه لا يحقق نفس العائد مثل الإنفاق النوعي.

خلاصة الفصل الثاني

رغم الخطوات المهمة التي حققتها الجزائر في دعم صادراتها خارج المحروقات خلال العقد الأخير، إلا أن مساهمتها الاقتصادية ما تزال محدودة. التحدي الجوهري يكمن في الانتقال من تصدير مواد خام أولية إلى تصدير منتجات صناعية وخدمية ذات طابع تنافسي. نجاح هذا التحول سيكون عاملًا مفصليًا في تحقيق التنمية المستدامة، وتقليص التبعية للمحروقات، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مقاومة الصدمات الخارجية.

من خلال دراستنا حول واقع الصادرات الجزائرية و أثرها على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تبين أن النموذج الإحصائي جيد جدًا من حيث التفسير والدلالة و أن المتغير EXPH-H هو الأكثر تأثيرًا.
أما التوزيع المتبقي للبواقي يدعم الافتراضات الأساسية بحيث يمكن استخدام النموذج لأغراض التنبؤ بثقة نسبية عالية..

و بالتالي فإن الصادرات خارج المحروقات (EXPH_H) تتأثر إيجابيًا ومعنويًا بالناتج المحلي الإجمالي(GDP) و صادرات المحروقات(EXP_H) ، مما يشير إلى أن النمو الاقتصادي له دور مهم في دعم الصادرات غير النفطية.

خاتمة عامة

خاتمـــــة عامـــــة

تُعد الجزائر من بين الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات، حيث شكّلت عائدات النفط والغاز لعقود طويلة المصدر الرئيسي للعملة الصعبة والدعامة الأساسية للميزانية العامة للدولة. غير أن هذا الاعتماد الريعي جعل الاقتصاد الوطني عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية، ودفع السلطات إلى التفكير، نظريًا وعمليًا، في تنويع مصادر الدخل من خلال دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2020، بقيت مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي محدودة للغاية. فقد تراوحت قيمتها السنوية بين 1.5 و3 مليار دولار، تمثل بالكاد 1% إلى 2% من الناتج المحلي، مما يعكس هشاشة القاعدة الإنتاجية خارج قطاع الطاقة، وضعف اندماج الاقتصاد الجزائري في سلاسل التوريد العالمية. فقد اقتصرت هذه الصادرات غالبًا على منتجات أولية مثل التمور ، الأسمدة، الحديد وبعض المنتجات الزراعية، دون أن ترتقي إلى مستوى منتجات ذات قيمة مضافة عالية.

ومع اندلاع أزمة أسعار النفط في منتصف العقد الثاني من القرن، ثم تداعيات جائحة كورونا، بدأ الخطاب الاقتصادي الرسمي يتجه بشكل أكثر وضوحًا نحو ضرورة التحرر من التبعية الطاقوية. وقد شهدت الفترة ما بين 2021 و2023 تحسنًا ملحوظًا في قيمة الصادرات خارج المحروقات، حيث تجاوزت لأول مرة عتبة 5 مليار دولار في 2021، لتصل في بعض التقديرات إلى نحو 7 مليار دولار في 2022، قبل أن تستقر في حدود 5 إلى 6 مليار دولار في 2023. ورغم هذا الارتفاع النسبي، تبقى مساهمتها في الناتج المحلي محدودة، حيث لم تتجاوز 3% منه في أفضل التقديرات، في اقتصاد بلغ ناتجه المحلي حوالي 247 مليار دولار في 2023.

و انطلاقا من الإشكالية الرئيسية المشار إليها في المقدمة، و التي كانت تتمحور حول التعرف على مدى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في دعم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2023 ، حيث استهدفت هذه الدراسة التعرف على دوافع و مبررات ترقية الصادرات خارج المحروقات و مخاطر الاعتماد الشبه كلي عليها ، و استنادا للدراسة القياسية المدعمة لهذا الموضوع باستخدام منهجية الانحدار الخطي المتعدد كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي و من خلال موضوع هذه الدراسة يكون التوصل إلى إثبات صحة الفرضيات من عدمها كما يلي :

- تطبيق استراتيجية فعالة لتنمية الصادرات خارج المحروقات يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليل التبعية للمحروقات مثل الاستثمار في المهارات المتقدمة أو التعليم العالي مما يدعم استراتيجيات التركيز على البحث، والجامعات، والتعليم العالي كرافعة للنمو.
- مساهمـــــــــــة الصادرات خارج قطاع المحروقات EXPH-H معنوية إحصائيا عند مستوى 5% و قيمتها موجبة و منه فإننا نرفض H_0 فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، ما يعني أن للصادرات خارج المحروقات أثرًا معنويًا على الناتج المحلي الإجمالي .و هذا ما يؤكد العلاقة الطردية

بين الصادرات خارج قطاع المحروقات و الناتج المحلي الإجمالي ، أي أنه إذا زادت الصادرات خارج قطاع المحروقات ب1 وحدة فإن GDP يرتفع ب 25.18 وحدة ، لذا أصبح من الضروري على الجزائر زيادة تنمية وتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة ومستقرة لا تتأثر بالصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط .

- توجد علاقة طردية بين صادرات المحروقات و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر أي أنه إذا زادت صادرات المحروقات ب1 وحدة فإن GDP يرتفع ب 1.46 وحدة.
- تؤثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر إذا تم تفعيل القوانين و الاجراءات في دعم و ترقية الصادرات خارج المحروقات .
- الاستثمار في قطاع الصادرات خارج المحروقات يُنتج عوائد معتبرة على الاقتصاد الوطني .

ورغم الجهود الحكومية المعلنة، التي تمثلت في برامج دعم المصدرين، وتوقيع اتفاقيات مع الأسواق الإفريقية والعربية، ومبادرات تنويع المنتجات، فإن العقبات الهيكلية ما زالت تحول دون إقلاع حقيقي للصادرات غير النفطية. تشمل هذه العقبات ضعف البنية التحتية اللوجستية، تعقيدات المنظومة الجمركية، بيروقراطية الاستثمار، وضعف التصنيع المحلي، إضافة إلى غياب استراتيجية واضحة للتموقع في الأسواق العالمية.

لذا أصبح من الضروري على الجزائر زيادة تنمية وتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة ومستقرة لا تتأثر بالصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط .

ختامًا، يمكن القول أن مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2023 شهدت بعض التحسن، لكنها ظلت دون الطموحات المعلنة. ولا يزال أمام الجزائر طريق طويل لإعادة تشكيل بنيتها الاقتصادية بشكل يضمن استدامة النمو بعيدًا عن تقلبات السوق الطاقوي العالمي. تحقيق هذا الهدف يتطلب أكثر من مجرد أرقام، بل يتطلب إصلاحات عميقة، ورؤية اقتصادية متماسكة تضع التصنيع والتصدير في قلب المشروع التنموي الوطني.

1. النتائج المستخلصة

- ضعف البرامج والهياكل المرافقة لعملية التصدير.
- الصادرات من أكبر مصادر التمويل للمشاريع الاقتصادية والتنموية.
- إعادة النظر في القوانين المنظمة للسوق التصديرية.
- استراتيجية تنمية الصادرات في الجزائر تحتاج للتفعيل والعمل نظرا لوجود علاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي.

- تحقيق النمو الاقتصادي للجزائر في قطاع المحروقات يحتاج للمزيد من الدعم والتسهيلات الجمركية وتوفير مصادر التمويل.

2-الاقتراحات

- القيام بعمليات تصنيعية لإحلال المنتجات المحلية محل الواردات من المنتجات الأجنبية.
- إعادة هيكلة قطاع الصادرات الوطنية لتوفير مكانة لقطاع الصادرات الصناعية.
- الرفع من مستوى تأهيل المؤسسات الإنتاجية مما يساهم في ترقية الصادرات الصناعية في إطار تطبيق الشراكة مع مختلف التكتلات الاقتصادية الدولية والانضمام إليها.
- الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية، توقيع اتفاقيات ثنائية وشراكات اقتصادية مع مختلف الدول المتقدمة.
- إعطاء الأهمية للدراسات القياسية والتنبؤية، إنشاء مخابر مختصة وأخذ نتائجها بمحمل الجد حتى لا تبقى حبر على ورق.
- الاستثمار في المهارات المتقدمة أو التعليم العالي مما يدعم استراتيجيات التركيز على البحث، والجامعات، والتعليم العالي كرافعة للنمو.
- تقوية المنتجات وإكسابها ميزة تنافسية وتحسين الجودة.
- تشجيع الفكر المقاولاتي لدى الشباب والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديري وتقديم الدعم اللازم للولوج إلى الأسواق الدولية.
- الاهتمام بقطاع الفلاحة والصناعة.
- إقامة مناطق حرة في المناطق الحدودية بغية تفعيل التجارة البينية مع الدول المجاورة كمرحلة أولى في النفاذ إلى بقية الدول.
- التوجه إلى إنتاج وتصدير الطاقات المتجددة للمساهمة في تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الاعتماد الكبير على النفط، رفع معدلات النمو من خلال تنويع مصادر النقد الأجنبي وزيادته لكون الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة في هذا المجال ما يجعلها قطب تصديري في هذه الصناعات النظيفة.

3-آفاق البحث

- يجب توجيه الموارد نحو قطاعات استراتيجيه كالاستثمار في التخصص والكفاءات العالية مما يضاعف المخرجات الاقتصادية بشكل ملحوظ.
- أثر الاستثمار في الطاقات المتجددة وتصديرها على تنمية الصادرات خارج المحروقات.
- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات خارج المحروقات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1- **الكوط لمبارك**،تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، الجزائر العاصمة ، دار إيلياء للنشر والتوزيع 2024.
2- **بولرباق حياة** ،التنويع الاقتصادي في الجزائر– سبل وآليات تعزيز الصادرات خارج المحروقات- الجزائر العاصمة ، دار أجيال الرقمي 2024.
3- **مصطفى محمود فؤاد**، التصدير والاستيراد علميا و عمليا، دار النهضة العربية، الطبعة 3، القاهرة، 1993.
4- **رضوان المحمود العمر**، التسويق الدولي، الطبعة الأولى، عمان دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.
5- **فريد النجار:** التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتجية, الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
6- **نرمين مجدي** ، مفاهيم اقتصادية سياسية: الناتج المحلي الإجمالي ، صندوق النقد العربي 2021 ، ص 11.

المجلات و المداخلات

1. **كاكي عبد الكريم** ،**العقاب محمد**،**رابحي المختار**،العلاقة بين الصادرات و اجمالي الناتج المحلي :دليل تجريبي من الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير حجم 15 رقم 02 (2021) .
2. **شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم**، مداخلة بعنوان ترقية المنتج الوطني مدخل استراتيجي لتنويع الصادرات خارج المحروقات في ظل انهيار أسعار البترول، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار البترول، جامعة 08 ماي 1945 قالمة،يومي 15 و16 افريل 2017،الجزائر.
3. **وصاف سعيدي**، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة ورقلة، مجلة الباحث /عدد 2002/01.

المذكرات والأطروحات

1 - دمدوم سفيان وزيتوني أسامة، أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2020.

2- مروة مومن: أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2020، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث علوم تجارية جامعة 08 ماي 1945 قالمة 06 ديسمبر 2023.

3- مبروك هاجر وعطار مروى: إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1999-2021مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت2023-2024.

4- كناوية يزيد وخنفر محمد الحافظ: أثر أسعار البترول على حجم الصادرات خارج المحروقات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1974-2016. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة.2018-2019.

5- بن حليمة المعتز بالله ورواب خالدية: تنشيط الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من خلال الأسواق الآسيوية. مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية جامعة ابن خلدون تيارت 2023 -2024.

6- بوخاتم صديق ود. بن مريم محمد: أثر التنويع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة -1980-2018مخبرISFBPMجامعة حسيبة بن بوعلي (الجزائر) من مجلة دفاتر بوادكس المجلد 11 /العدد: 02 (2022)،ص43-66.

7- جواهرة صليحة، ششوي حسني: الصادرات والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر إحصائيات ومؤشرات للفترة2000 - 2021جامعة الجزائر03 -الجزائر تاريخ النشر 2024/10/31.

8 - لحسن عقومة ومراد جنيدي: قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية جامعة الجزائر 3.

11-سهام موسى،استراتيجيات تطور الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية دراسة تحليلية للنموذج الصيني، أطروحة دكتوراه،تخصص تجارة دولية،بسكرة جامعة محمد خيضر 2017-2018

12 -وحيدة صديقي،المؤسسات الوطنية وإشكالية تسيير الصادرات "دراسة تحليلية وتقييمية للمؤسسات الجزائرية "أطروحة دكتوراه تخصص إدارة الأعمال الدولية،سيدي بلعباس جامعة الجيلالي ليابس، 2018-2019

13- **نورة شرع** ,دور الدبلوماسية الاقتصادية في نمو الصادرات الجزائرية، أطروحة دكتوراه،نخصص العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ورقلة جامعة قاصدي مرباح 2020-2021،

18 - -د/فضيلة زواوي، إشكالية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وإجراءات ترقيتها، جامعة احمد بوقرة، بومرداس،

19 -حفايضية يمينة، برقوق صبرينة، ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر خلال (2004-2017) مذكرة ماستر تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 08 ماي 1945.جامعة قالمة.سنة 2017-2018

20 -تيغرسي الهواري، حاج يوسف سارة،دور الصادرات خارج المحروقات في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم التجارية، عدد 2، جامعة الجزائر 3، 2017،

مراجع باللغة الأجنبية:

1-Béla Balassa,Exports Policy choices and Economic growth in developing countries after the 1973 oil shok, 1985, journal of development economics, volume18, Issue 1.

2-Corinne Pasco, Commerce International, 6éme éd, Dunod, Paris, France, 2006.

3- Nacéra Arrouche Titled "Essai d'analyse de la politique de soutien aux exportations hors hydrocarbures en Algérie: contraintes et résultats", Magister en Sciences Économiques, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou , Algérie , 2014.

الملاحق

Statistiques de la régression	
Coefficient de détermination multiple	0.835778863
Coefficient de détermination R^2	0.698526308
Coefficient de détermination R^2	0.669814528
Erreur-type	34.77025536
Observations	24

ملحق رقم 01: يوضح الكشف عن جودة النموذج

ANALYSE DE VARIANCE

	Degré de liberté	*Somme des carrés*	*Moyenne des carrés*	*F*	*Valeur critique de F*
Régression	2	58825.87597	29412.93798	24.32890972	3.40501E-06
Résidus	21	25388.38381	1208.970658		
Total	23	84214.25978			

ملحق رقم 02: يوضح تحليل التباين

	Coefficients	*Erreur-type*	*Statistique t*	*Probabilité*	*Limite inférieure pour seuil de confiance = 95%*	*Limite supérieure pour seuil de confiance = 95%*	*Limite inférieure pour seuil de confiance = 95,0%*	*Limite supérieure pour seuil de confiance = 95,0%*
Constante	48.30174081	19.38939087	2.491142766	0.021179441	7.979295112	88.62418651	7.97929511	88.62418651
EXPH-H	25.17562274	5.504963364	4.573258908	0.000165087	13.72742472	36.62382077	13.7274247	36.62382077
EXP-H	1.457672521	0.422028708	3.453965319	0.002376627	0.580015777	2.335329265	0.58001578	2.335329265

ANALYSE DES RÉSIDUS

Observation	*Prévisions GDP*	*Résidus*	*Résidus normalisés*
1	94.94860173	-40.15860173	-1.208717954
2	91.55916323	-32.14916323	-0.967645016
3	93.15140148	-31.63140148	-0.952061109
4	100.1401574	-26.6601574	-0.802433589
5	113.5919674	-21.69196743	-0.652897994
6	136.8683153	-29.81831531	-0.897489741
7	155.3764542	-32.29645424	-0.97207827
8	167.5920024	-25.1120024	-0.755836281
9	209.8776561	-29.49765615	-0.887838348
10	139.4631277	10.85687233	0.326776729
11	170.8991824	6.890817614	0.207404008
12	206.6373017	11.69269831	0.351933926
13	202.7308237	24.40917632	0.734682195
14	195.5046096	34.1953904	1.029233603
15	204.1179244	34.8220756	1.048095954
16	148.3092615	39.18073854	1.179285635
17	133.8333687	46.92663131	1.412426214
18	145.2883358	44.59166425	1.342146959
19	176.3294709	18.22052911	0.548412537
20	148.8237939	44.63620606	1.343487606

A suivre …

… suite

21	125.5387778	39.33122219	1.183814983
22	211.1115758	-24.88157577	-0.74890076

23	285.8800546	-60.24005464	-1.813141705
24	249.2466723	-1.616672274	-0.048659583

RÉPARTITION DES PROBABILITÉS

Centile	*GDP*
2.083333333	54.79
6.25	59.41
10.41666667	61.52
14.58333333	73.48
18.75	91.9
22.91666667	107.05
27.08333333	123.08
31.25	142.48
35.41666667	150.32
39.58333333	164.87
43.75	177.79
47.91666667	180.38
52.08333333	180.76
56.25	186.23
60.41666667	187.49
64.58333333	189.88
68.75	193.46
72.91666667	194.55
77.08333333	218.33
81.25	225.64
85.41666667	227.14
89.58333333	229.7
93.75	238.94
97.91666667	247.63

ملحق رقم 03: يوضح تحليل البواقي

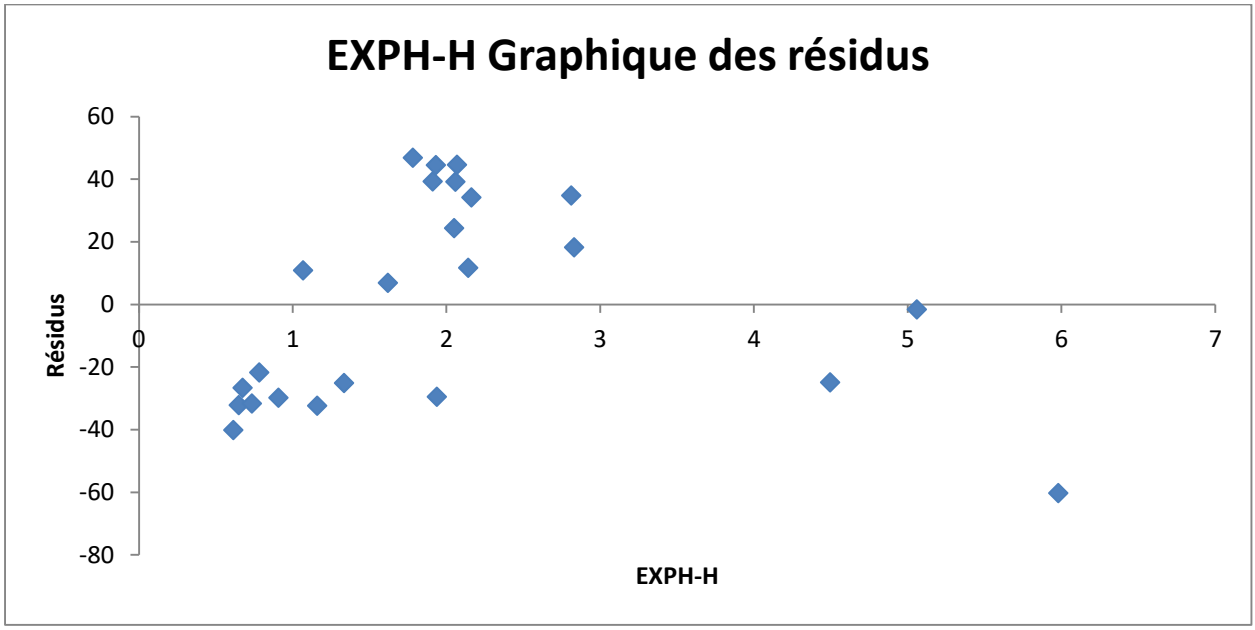

ملحق رقم 04 : منحنى البواقي للصادرات خارج المحروقات

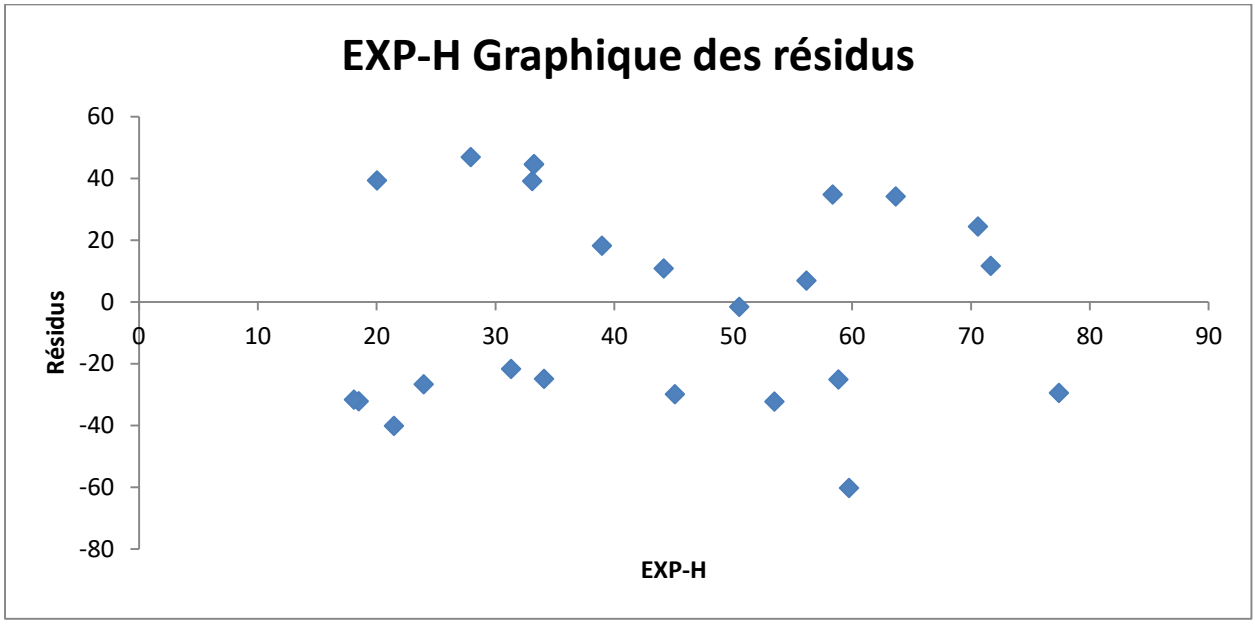

ملحق رقم 05: رسم بياني يوضح بواقي الصادرات خارج المحروقات

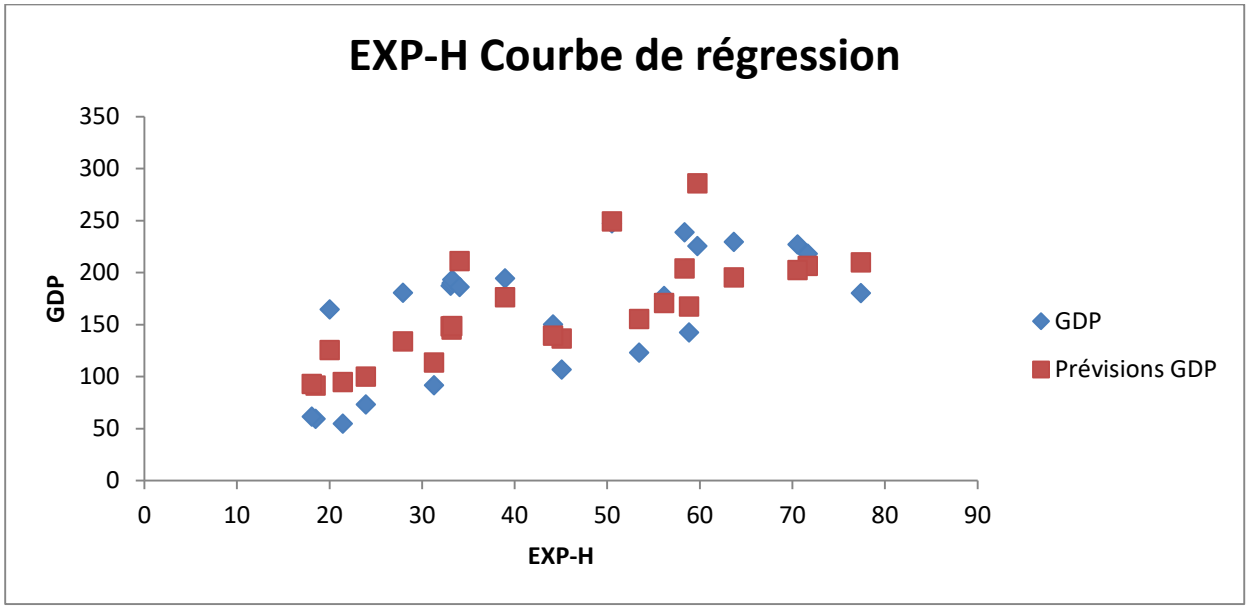

ملحق رقم 06: منحنى الانحدار للصادرات

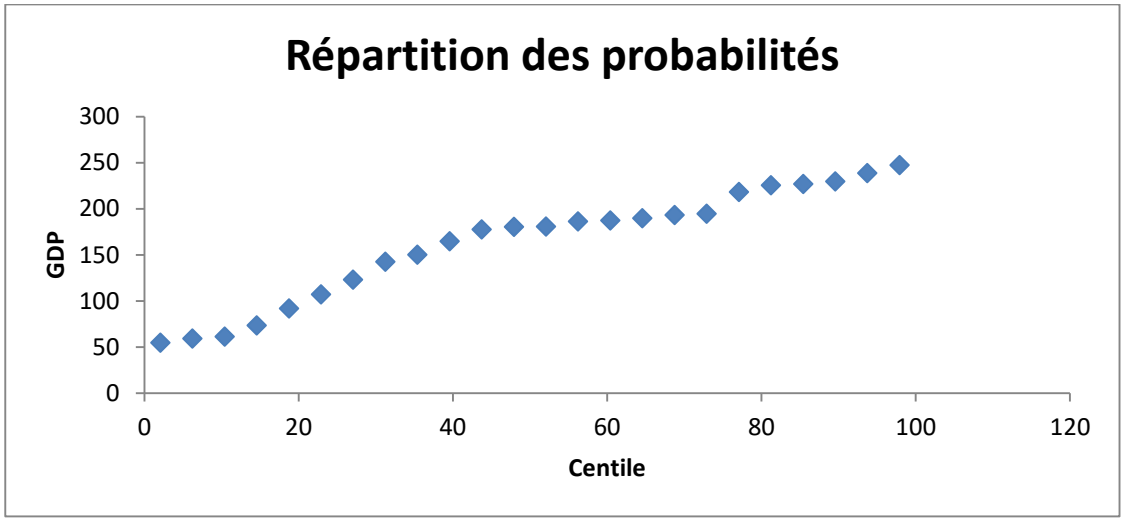

ملحق رقم 07: رسم بياني يوضح التوزيع العشوائي للاحتمالات

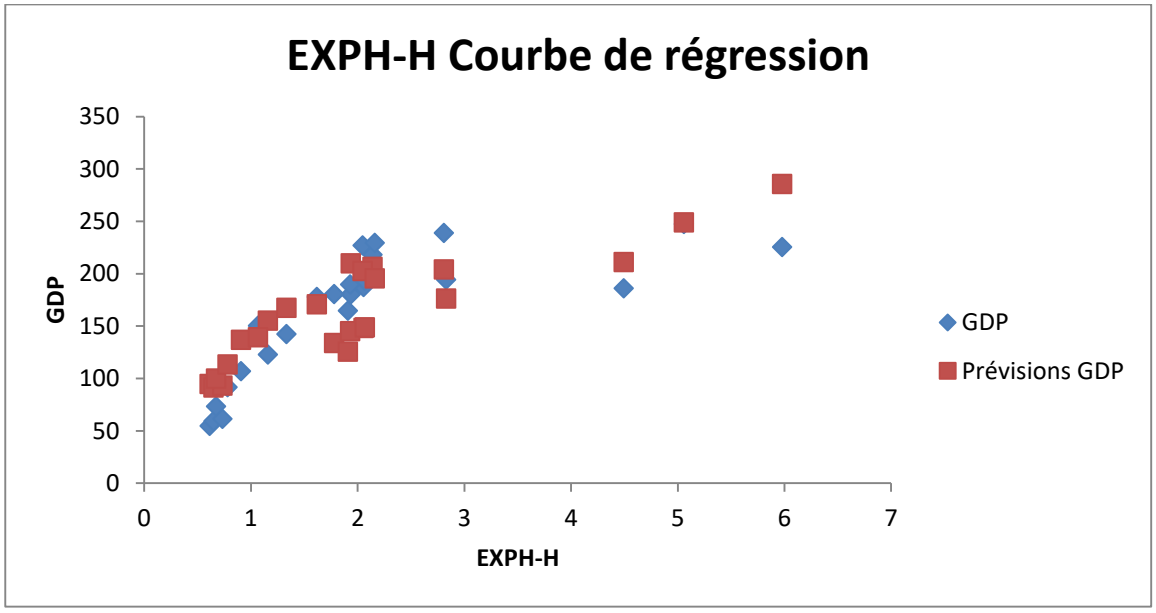

ملحق رقم 08: منحنى الانحدار للصادرات خارج المحروقات

EXPH_H	EXP_H	GDP	Year
0.612	21.431	54.79	2000
0.648	18.484	59.41	2001
0.734	18.091	61.52	2002
0.673	23.939	73.48	2003
0.781	31.302	91.9	2004
0.907	45.094	107.05	2005
1.158	53.456	123.08	2006
1.332	58.831	142.48	2007
1.937	77.391	180.38	2008
1.066	44.128	150.32	2009
1.619	56.143	177.79	2010
2.14	71.662	218.33	2011
2.048	70.571	227.14	2012
2.161	63.662	229.7	2013
2.81	58.362	238.94	2014
2.057	33.081	187.49	2015
1.781	27.917	180.76	2016
1.93	33.202	189.88	2017
2.83	38.953	194.55	2018
2.068	33.244	193.46	2019
1.909	20.016	164.87	2020
4.495	34.058	186.23	2021
5.978	59.738	225.64	2022
5.058	50.496	247.63	2023

ملحق رقم 09 : بيانات الدراسة